



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا



دور المواصفات والمقاييس في ترقية الصادرات السودانية

(دراسة تطبيقية علي الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس)

Role of standards and Metrology in Developing Sudan Exports.

(An Applied Study on SSMO)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي تخصص (تمويل)

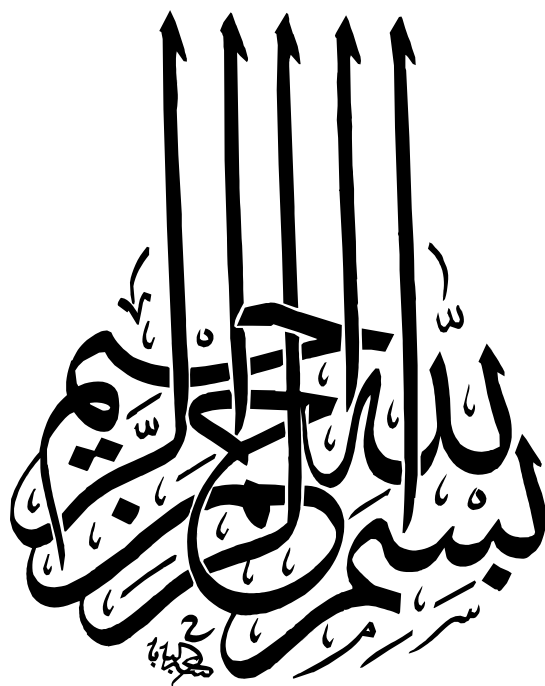
إشراف: الأستاذ

الدكتور علي احمد الأمين

إعداد الدارس :

ياسر محمود محمد اسماعيل

يناير 2020م



الأية

قال تعالى :

﴿ وَأَقِمْوْا لِّلْوِزْنِ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾

"صدق الله العظيم"

سورة الرحمن — الآية (9)

الإهداء

إلي رمز الحب والعطاء والوفاء
إلي من ربّتي بلطف ومنحتني الحنان
إلي تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة
إلي قرة العين
"أمي العزيزة "

إلي كل من دعموني ووقفوا بجانبتي طيلة الفترة الدراسية
وأخص بالإهداء أخي العزيز اسماعيل محمود
إلي من جمعني بهم منبر العلم والمعرفة إلي كل الإصدقاء
أهدي هذا العمل المتواضع.

الدارس

الشكر والعرفان

فا الحمد والشكر والفضل أولاً وأخيراً، الله العلي العظيم
الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وأيضاً الشكر موصول
إلى أسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كما أخص بالشكر
إلى كل من الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس وجامعة إفريقيا
العالمية وبنك السودان المركزي لإتاحتهم لي الفرصة للاستفادة من
مكتباتهم العامرة، كما اتقدم بعميق شكري وفائق إحترامي إلى من
أمتدت يديه فيما انجزته توجيهاً ومراجعة منه تمحيصاً وإشرافاً السيد

الدكتور " علي الأمين "

وفي الأخير لا يسعني إلا ان اشكر كل من ساعدني علي إتمام هذا العمل
راجياً من الله عز وجل ان يجازيهم عني خير الجزاء

الدارس

المستخلص

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور المواصفات والمقاييس في ترقية الصادرات السودانية. وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية تطبيق نظام الجودة والمواصفات علي سلع الصادر في السودان، وهدفت الدراسة الي التعرف علي المشاكل والمعوقات التي تواجه هيئة المواصفات والمقاييس السودانية، والتعرف علي دورها في ترقية الصادرات، إفتترضت الدراسة الي ان نقص الكوادر الفنية المؤهلة في مجال الجودة والمواصفات اثر سلباً علي اداء الصادرات السودانية. وان التطبيق الموحد والسليم للمواصفات والمقاييس يؤثر ايجاباً علي الصادرات السودانية، اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وفي إطارها العملي اعتمدت علي المنهج الإحصائي بإستخدام اسلوب الإستبانة وبرنامج (Spss) توصلت الدراسة الي عدة نتائج اهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الجودة والمواصفات في زيادة الصادرات، توحيد نظام الجودة والمواصفات ساهم ايجاباً في ترقية الصادرات، اهم التوصيات الدراسة، ضرورة إعداد وتأهيل الكوادر وتدريبها تدريباً متقدماً لمواكبة الأنظمة والمفاهيم الحديثة في جانب المواصفات وتوكيد الجودة، ضرورة العمل علي إيجاد الية التعاون المشترك بين الدولة والمؤسسات الدولية العاملة في مجال جودة المواصفات والمقاييس.

Abstract

This study titled as the Role of Sudanese Organization for Meteorology and Specification (SOMS) in Exports Promotion and the problem of study was to identify these problems and obstacles facing the application of quality and specification on the export goods in Sudan. The study aimed to identify the problems and obstacles challenging the SOMS; and identify its role in the export promotion. The study hypothesized a short of qualified technical cadre in quality and specification domain that led to a negative effect on the Sudanese exports performance. The appropriate and unified application of quality and specification would affect the Sudanese exports negatively. The study adopted the historical and analytical descriptive method as well as questionnaire and SPSS program. The most important findings showed a statistical progressive relationship between the application of quality and specification system and increase of exports; and the unified application system of quality and specification shared in exports promotion positively. The most significant recommendations pointed out that the cadre should be provided an advanced training to meet the modern concepts and systems in the specification domain and quality should be ensured; the work should be pursued to establish a joint-cooperation instrument between the government and international organizations involved in meteorology and specification work.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الأية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة	1
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول : مفهوم وأهمية المواصفات	8
المبحث الثاني : مفهوم وأهمية الصادرات	17
المبحث الثالث : العلاقة بين المواصفات و الصادرات	21
الفصل الثالث المواصفات والصادرات السودانية	
المبحث الأول : نشأة وتطور الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس	25
المبحث الثاني : طريقة عمل الهيئة السودانية للمواصفات والمشاكل التي تواجهها	32
المبحث الثالث : مواصفات الصادرات السودانية	35
الفصل الرابع الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية	44
المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات	49
الخاتمة (النتائج +التوصيات+ المصادر والمراجع+الملاحق)	84-66

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(4/1)	خصائص عينة الدراسة	47
(4/2)	أعمار عينة الدراسة	48
(4/3)	المستوى التعليمي للعينة	49
(4/4)	المستوى الوظيفي للعينة	50
(4/6)	عبارات التوافق وأوزانها	51
(4/7)	اهمية عبارات التوافق	52
(4/9)	تحليل الفاكرونباخ	53

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1)	الهيكل التنظيمي لهيئة المواصفات والمقاييس السودانية	34
(4/1)	التوزيع التكراري وفق لخصائص عينة الدراسة	47
(4/2)	التوزيع التكراري وفق الأعمار عينة الدراسة	48
(4/3)	التوزيع التكراري وفق للمستوى التعليمي	49
(4/4)	التوزيع التكراري وفق للمستوى الوظيفي	50

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق	رقم الصفحة
(1)	Frequency Table	73
(2)	Frequency Table	74
(3)	Frequency Table	75
(4)	Frequency Table	76
(5)	Frequency Table	77
(6)	Frequency Table	78
(7)	Frequency Table	79
(8)	Descriptive Statistics	80
(9)	One Sample statistics	81
(10)	البيانات الشخصية للإستبيان	82
(11)	المحور الأول + المحور الثاني	83
(12)	المحور الثالث + المحور الرابع	84

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة : Introduction

تعد مسألة المواصفات وانظمتها أساساً إستراتيجياً لتوليد الميزة التنافسية علي الصعيدين المحلي والعالمي معاً إضافة الي ان الجودة والمواصفات تعتبر ذات اهمية كبيرة في إستراتيجيات ترقية الصادرات خاصة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، ففضية المواصفات تحتل مكانة متميزة في خارطة الاولويات الإقتصادية في كثير من الدول خاصة في ظل التكتلات الإقتصادية حيث تقوم بوضع سياسات وأساليب عالية التقنية والجودة، من أجل زيادة قدراتها التنافسية.

وظل التركيز علي تطبيق الجودة والمواصفات علي الصادرات لما لها من دور كبير في تسريع النمو الاقتصادي للبلدان، فالسودان من الدول التي تمارس عملية الصادر لكثير من سلعها خاصة الزراعية إلا ان عدم تطبيق نظام الجودة في هذا القطاع قلل من مساهمة في الاقتصاد علي لذلك تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدي خضوع الصادرات السودانية لمعايير الجودة والمواصفات من خلال توضيح شكل العلاقة واتجاهها بين تطبيق نظام المواصفات وترقية الصادرات السودانية.

مشكلة البحث: Research problem

تعاني الصادرات السودانية من عدم خضوعها لنظام المواصفات والمقاييس مما افقدها الكثير من مميزاتها وقلل من قدرتها علي المنافسة في الأسواق العالمية ولذلك تأتي هذه الدراسة لمعرفة المشاكل التي تواجه تطبيق نظام المواصفات في قطاع الصادرات السودانية ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

ماهو دور هيئة المواصفات و المقاييس في ترقية الصادرات السودانية ؟

وبناء علي هذا التساؤل يمكن صياغة الأسئلة الفرعية للبحث في التالي :

1/ هل لهيئة المواصفات السودانية دوراً في ترقية الصادرات ؟

2/ ماهي طبيعة برامج عمل هيئة المواصفات لزيادة ترقية الصادرات السودانية؟

3/ ماهي التحديات التي تواجه الهيئة السودانية للقيام بدورها في ترقية الصادرات السودانية ؟

فرضيات البحث : Research Hypothesis

الفرضية الرئيسية :

التطبيق السليم للمواصفات والمعايير يؤثر تأثيراً ايجابياً علي الصادرات.

وتتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية كما يلي :

1/ هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المواصفات وزيادة الصادرات.

2/ أدي تطبيق نظام المواصفات والمقاييس الي زيادة الصادرات السودانية.

3/ وضوح المواصفات وتوصفيها يؤدي الي زيادة الصادرات السودانية.

4/ نقص الكوادر الفنية المؤهلة في مجال المواصفات والمقاييس اثر سلباً علي اداء الصادرات السودانية.

اهداف البحث : Research Objectives

تهدف الدراسة الي تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في التالي:

1/ التعرف علي دور هيئة المواصفات في ترقية الصادرات السودانية

2/ معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه هيئة المواصفات والمقاييس السودانية

3/ التعرف علي مدي خضوع السلع المعدة للصادر للمواصفات

اهمية البحث : Research importance

أهمية علمية :

تتمثل في تناول احد المحاور الأساسية التي لم تنطرق لها الدراسات السودانية السابقة بعمق لان معظم الدراسات التي تناولت الموضوع في بيانات أجنبية تختلف من بيئتنا.

أهمية عملية :

تطبيق الموصفات لما لها دور إيجابي في زيادة عائدات الصادرات السودانية وتوضيح المشاكل والمعوقات التي تواجه منتجات الصادر.

منهجية البحث : Research methodology

يعتمد البحث علي المنهج التاريخي لتتبع الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة إلي المنهج الوصفي لوصف وتحليل الظواهر محل الدراسة أما في الجانب العملي فقد اعتمد البحث علي المنهج الإحصائي بإستخدام اسلوب الحزمة الإحصائية (spss)

مصادر جمع البيانات : Data Gather Sources

البيانات الأولية تم جمعها من خلال الملاحظة ،المقابلات ،الإستبانة

البيانات الثانوية تم جمعها من خلال الكتب والمراجع ،الأوراق العلمية ،الشبكة العنكبوتية .

حدود البحث : Research Limits

حدود مكانية: جمهورية السودان

هيكل البحث : Research structure

يتكون البحث من أربعة فصول تم تقسيمها إلي عدة مباحث، يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة، اما الفصل الثاني يتناول الإطار النظري للبحث حيث جاء المبحث الأول في مفهوم واهمية الموصفات، والثاني في مفهوم وأهمية الصادرات، والثالث عن العلاقة بين الموصفات والصادرات، اما الفصل الثالث جاء في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول

نشأة وتطور الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، والمبحث الثاني يتناول طبيعة عمل الهيئة السودانية للمواصفات والمشاكل التي تواجهه والمبحث الثالث يتناول مواصفات الصادرات السودانية، إما الفصل الرابع جاء في مبحثين يتناول المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني يتناول تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الثاني : الدراسات السابقة Previous Studies

1/ موسي محمد الحلبي، (2017م)

عنوان الدراسة دور شهادة الجودة الممنوحة من قبل هيئة المواصفات الفلسطينية في تعزيز قدرتها علي منافسة المنتجات الفلسطينية في الأسواق العالمية ، حيث تكمن مشكلة البحث في عدم مطابقة المنتج الفلسطيني لأنظمة الجودة والمواصفات العالمية التي ادت بدورها إلي تدني مستوي منافسة منتجاتها في الأسواق العالمية وأفترض الباحث بانه لا توجد علاقة بين حصول الشركات علي شهادة الجودة وتعزيز قدرة منتجاتهم علي التنافس الدولي .

وبذلك هدفت الدراسة علي التعرف بالدور الذي تقوم به هيئة المواصفات الفلسطينية في تعزيز القدره التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية ،حيث أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة توصل الباحث إلي عدة نتائج منها، توجد علاقة طردية بين المواصفات والصادرات بالإضافة الي الدور الذي يقوم به في زيادة تنشيط الصادرات فكلما كان الإهتمام بها اكبر ازدادت القدره التنافسية للصادرات والعكس ومن اهم توصيات الباحث، تبني المؤسسات الإنتاجية نظام الجودة والمواصفات والمعايير الدولية كشعار للأنتاج وزيادة الربح والمنافسة علي الصعيد الدولي. (الحلبي، 2017م)

2/ معاوية احمد خوجلي، (2016م)

عنوان الدراسة أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات غير البترولية علي تنمية الصادرات السودانية الغير بترولية وجأت مشكلة في التركيز علي البترول وإهمال الصادرات الغير بترولية مما ادت إلي تدهورها وإرتفاع تكاليف تمويلها والانتاج، هدفت الدراسة الي توضيح اثر حجم التمويل المقدم للصادرات الغير بترولية بالإضافة الي الطرق التي يتم من خلالها عملية التمويل وافترض

الباحث بعدم وجود تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل علي حجم الصادرات السودانية الغير بترولية، حيث اتبع المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة. ومن اهم النتائج التي توصل اليها، وجود تأثير معنوي الإرتفاع تكاليف الانتاج والرسوم والجبايات علي حجم الصادرات السودانية الغير بترولية، ومن اهم توصيات الباحث علي الجهات المختصة العمل علي تخفيض تكاليف التمويل والرسوم والجبايات تشجيع زيادة الصادرات السودانية الغير البترولية، تسهيل وتبسيط الإجراءات بغرض تنمية الصادرات وزيادة نسبة التمويل الممنوح لهذا القطاع . (خوجلي 2016م).

3/ الشريف جلال الدين محمد، (2009م)

عنوان الدراسة، اثر تطبيق معايير الأيزو علي ترقية خدمات التأمين الصحي. حيث تكمن مشكلة الدراسة في عدم تطبيق معايير الأيزو ادت الي تدني مستويات اداء خدمات التأمين الصحي وبذلك إفترض الباحث ان تطبيق معايير الأيزو يؤثر إيجاباً علي ترقية خدمات التأمين الصحي وهدفت الدراسة، التعرف علي المشاكل التي تواجه قطاع التأمين الصحي، والتعرف علي وضع القطاع بعد تطبيق معايير الأيزو عليها ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث، تطبيق الصحيح لمعايير الأيزو أثر ايجابياً علي ترقية أداء التأمين الصحي، ومن اهم التوصيات الباحث، علي الدولة بذل مزيداً من الجهود والإهتمام لقطاع التأمين الصحي إذ انه محور هام لسلامة المجتمع من الأمراض. (محمد، 2009م)

4/ ياسر مختار عمر، (2005م)

عنوان الدراسة، أثر تطبيق نظم المواصفات علي كفاءة الاداء التسويقي. تكمن مشكلة الدراسة في عدم إستخدام الجودة والمواصفات ادت الي تدني الاداء السوقي للمنتجات، بذلك افترض الباحث ان التطبيق السليم للمواصفات وإتباع المعايير الصحيحة أدت إلي زيادة الأداء السوقي للمنتجات، هدفت الدراسة الي توضيح الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية لا يتم إلا من خلال الإهتمام بقضايا الجودة والمواصفات، ولا يمكن تسويق اي منتج الي الخارج دون مراعاة المواصفات والمعايير عليها، اعتمد الدراسة علي المنهج التحليل الوصفي ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث، الصادرات السودانية يفتخر لعامل الجودة والمواصفة الدولية المطلوبة

واسعارها متدنية وغير قادرة علي المنافسة مع مثيلاتها من صادرات الدول الأخرى ذات الميزات العالمية، ومن اهم التوصيات علي الدولة تبني نظام عالمي قادرة وكفيلة لتطوير منتجات الصادر. (عمر، 2005م)

5/ عواد صالح العواد، (2003م)

عنوان الدراسة، العوائق التي تواجه صادرات دول مجلس الخليج في ظل التحولات العالمية، فجأت المشكلة في ان تلك العوائق ادت إلي تدني صادرات دول للمجلس وعدم مقدرتها علي المنافسة مع مثيلاتها من صادرات الدول الأخرى .

وإفترض الباحث بوجود إفتخار لصادرات تلك الدول من ناحية مطابقتها للمواصفات والمعايير الدولية المطلوبة، ايضاً إفترض بان عدم إستخدام التكنولوجيا المتطورة ادت إلي تدني مستوي منافستها وبذلك هدفت الدراسة إلي توضيح العلاقة بين الصادرات وتطبيق نظام التكنولوجيا المتطورة عليها مما تؤدي إلي زيادتها، حيث اتبع المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهره محل الدراسة، فتكمن اهمية الدراسة في إستخدام التكنولوجيا العالمية في عملية التصدير تؤثر بصورة إيجابية في الصادرات.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان نجاح الصادرات وترقيتها تعتمد علي التناغم في التكنولوجيا والمواصفات ومن هنا تأتي الدور الكبير لعملية التكنولوجيا في تنمية الصادرات .

ومن اهم التوصيات تأتي في الإهتمام بالجانب التقني لتطوير منتجات الصادر وذلك من خلال العمل علي إدخال المواصفات العالمية اليها، بالإضافة الي تقديم الخدمات الإستشارية في مجال التجارة الخارجية وتوعية المنتجين بقضايا الجودة والمواصفات العالمية (العواد، 2003م)

6/ زين العابدين عالم، (2003م)

عنوان الدراسة، اثر جودة المقاييس في تحسين اداء المنشآت، تكمن مشكلة البحث في ان منشآت الاعمال تعاني كثير من المعوقات التي تقضي بها في هاربة الاندثار في حالة عدم التغلب عليها مما يتطلب من الجهات ذات الإختصاص خلق اساليب يتصف بمواصفات ومعايير تحسين الاداء للحد من تلك المعوقات، وجأت فرضية الدراسة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة

إحصائية بين جودة المقاييس وتحسين اداء المنشآت، وبذلك هدفت الدراسة إلي معرفة مدي تأثير الجودة علي تحسين المنشاء ورفع كفاءة الاداء، ومن اهم النتائج الذي توصل عليها الباحث، ضرورة المحافظة علي الاستمرارية في تحسين اداء المنشآت باتباع اساليب ومواصفات ذات مستوي عالي تقود إلي الريادة والتميز نحو العالمية لتحسين جودة المنتجات، ومن اهم التوصيات ضرورة الوعي التام بمفهوم الجودة والمواصفات وان يكون لدي الجهات المختصة الكوادر المؤهلة للاهتمام بهذا الجانب (عالم، 2003م).

7/ كاروبين ولتش، (1991م).

عنوان الدراسة، دور المواصفات والجودة في تحسين الخدمات العامة، حيث ركزت الدراسة علي تصميم المنتج الذي يوافق متطلبات العميل من ناحية مطابقتها للمواصفات والمعايير المطلوبة حيث تظهر الأخطاء في مرحلة الفحص، تكمن مشكلة البحث في عدم مطابقة المنتج للمواصفات والمعايير تقلل من جودتها وتدني اسعارها في الأسواق العالمية، افترض الباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المواصفات وتحسين الخدمات العامة، هدفت الدراسة الي التعرف علي مدى تأثير جودة المواصفة والدور الحيوي التي تلعبها في ترقيتها ومنافستها مع منتجات الدول الأخرى، حيث اتبع منهج التحليل الوصفي وتاريخي لتتبع الدراسات ذات الصلة.

ومن اهم النتائج ، الجودة والمواصفات لها الدور الاساسي في ترقية المنتج نحو المنافسة العالمية وزيادة الصادرات التي بدورها تؤدي الي تحسين مركز الدولة داخليا وخارجيا، اهم التوصيات ضرورة التطبيق الصحيح لنظام الجودة والمواصفات مما تؤدي الي ارتفاع حصة المنتج وزيادة الطلب عليها . (ولتش، 1999م)

أوجه الشبه والإختلاف بين البحث والدراسات السابقة :

إضافة الي البحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصادرات السودانية من عدة جوانب تأتي هذه البحث إضافة لتلك الدراسات فهو يربط العلاقة بين المواصفات والدور التي تؤديها في ترقية الصادرات السودانية تأكيداً للبعد الاستراتيجي لدور الصادرات في عملية النمو الاقتصادي ويختلف الدراسة عن تلك الدراسات من خلال ما صاحبت البلاد من تغيرات إقتصادية وسياسية داخلية وخارجية في الوقت الراهن.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول : مفهوم وأهمية الموصفات

المبحث الثاني : مفهوم وأهمية الصادرات

المبحث الثالث : العلاقة بين الموصفات والصادرات

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول : مفهوم واهمية الموصفات

أولاً: لمحة تاريخية عن الموصفات

عُرف التقييس والموصفات علي مر العصور في بناء الحضارات البشرية وخدمة الانسان وتبسيط العمل الذي يواجهه، فمنذ زمن بعيد تعلم الإنسان استعمال لغة موحدة وطرق محدده في الكتابة لتسهيل عملية الاتصال، كما اكتشف طرق قياس المسافة والزمن واتبع اساليب موحدة في العد وقام بمبادلة السلع والخدمات مستعملاً طرق مقدره للحكم علي جودتها واسعارها، وبتتابع الأجيال والقرون تعددت مقاييس الأطوال والأوزان والحجوم في مشارق الارض ومغاربها وتنوعت حتي في الوطن الواحد، وادي ذلك الي كثيره من الصعوبات التي واجهت عملية التبادل التجاري في نطاق كل بلد وبين مختلف البلدان،وعندما امكن التحكم في الموارد الطبيعية ادت ذلك الي ابتكار الألة لإدريتها وتسييرها.

فبذلك بدأ عهد جديد صارت فيه الصناعة مع العلم في طريق التطور الإجتماعي في شتي البلاد مما ادي الي إزدياد الحاجة الي مختلف السلع الإستهلاكية و وسائل النقل والمعدات وحينها بدأ عامل المنافسة تظهر كعنصر حاسم وفعال في مجال الإنتاج علي النهج السليم وبموصفات ومقاييس علمية صحيحة فمنذ اواخر القرن التاسع عشر الميلادي ظهر دراسات حول الاسس العلمية للإنتاج الجيد وضرورة الإهتمام بقضايا الموصفات ومعايير محددة لمواد وخصائص وابعاد القطع والأجزاء المختلفة التي تتكون منها السلع وهكذا بداء الاهتمام بتطبيق مايسمونه بالموصفة والتقييس لتسيير وتسهيل عملية التبادل التجاري (ادهم، 11/10، 2014م)

ثانياً تعريف الموصفات :

تعني به الخصائص والميزات الخاصة بالمنتج لتأدية غرض محدد وتعتبر الموصفات لغة تفاهم العالم و وسيلة إتصال بين كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج او مدخلاته بالإضافة الي اعتباره من اكثر الوسائل وضوحاً وقبولاً لدي كافة شرائح المجتمع لانها تعتمد علي الشفافية ايضاً تُعرف علي انها وضع وتطبيق قواعد لتنظيم نشاط معين لصالح جميع الأطراف المعنية بتعاونها وبصفة خاصة لتحقيق اقتصاد متكامل امثل مع الإعتبار الواجب لظروف الأداء ومقتضيات الأمان.

تعريف الموصفة المتينة :

يقصد بها الموصفات القياسية الصادرة من المنظمات العالمية او الإقليمية العاملة في مجال التقييس وتم تبنيها من قبل هيئة موصفات ما لدولة ما (زكريا، 2005م، ص101)

ثالثاً اهداف الموصفات :

تعتبر الموصفات القياسية بمثابة حجر الزاوية لكل عمل نريد انجازة سواء كان هذا العمل فنياً او تجارياً او ادرياً فالموصفات شي من صميم الحياة ، فالصناعة والتجارة والادارة تقوم علي نظام ولا بد من النظام في اي نشاط او عمل، فالعملية الإنتاجية لا يمكن تسييرها إلا اذا كانت هناك موصفات واضحة ومحددة، وكذلك التبادل التجاري لا يتم إلا طبقاً لموصفات متفق عليها، وتعتبر الموصفات في عصرنا الحاضر عاملاً جوهرياً فعالاً في تنمية الاقتصاد الوطني فهي تهدف الي إرساء الكيان الاقتصادي للدولة وتحقيق الحد الأقصى من الانتاج علي أسس متينة من العلم والخبرة وضبط جودة الإنتاج ورفع مستواه وتسيير عملية التبادل التجاري محلياً ودولياً.

وتتمثل اهداف الموصفات في الاتي :

1/ تحسين الإنتاج وذلك عن طريق رفع معيار الجودة القائمة علي أسس متينة من العلم والمعرفة.

2/ تقليل النفقات في الإنتاج وذلك من خلال التصميم الأفضل والتنوع المتزن والتكلفة المنخفضة في الوحدة.

3/ تحقيق التفاهم والتعاون والافلال من المنازعات والدعاوي فعملية التبادل التجاري بين الامم لا يتم بشكل سليم إلا طبقاً لمواصفات يتفق عليها الاطراف المتعاقدة.

4/ حماية المستهلك وتحقيق الصحة والسلامة والأمان في العمل هذا من الناحية البدنية،اما من الناحية المادية معرفة قيمة ما يدفع ثمنه فيتلاشي الغش والخداع .

5/ تحقيق مصلحة المجتمع وذلك عن طريق التسيير والتبسيط التبادل التجاري في شتي المجالات. (علم الدين، 2010م، ص33)

رابعاً: اهمية المواصفات

تكمن اهمية المواصفات في مساهمتها في تحسين وتطوير الصناعة والخدمات كما تساعد في نقل التكنولوجيا بصورة افضل وذلك من خلال تأسيس إتفاق جماعي علي المصطلحات والمقاييس الفنية التي بدورها تساهم في تقدم التكنولوجيا،بالإضافة الي تنظيم وتوجيه العمل الإداري ورفع كفاءة العمل وفعالية الاداء وخفض تكاليف المنشآت،بالإضافة الي استمراره في تطوير العمل للحصول علي منتج او خدمة عالية الجودة من حيث التصميم والمراجعة والتفيز والتسويق والتخزين وهو ما يكسب المؤسسة رضا العميل بتلبية متطلباته وتوقعاته.

خامساً: الأسس التي تقوم عليها المواصفات

تتمثل الاسس التي يقوم عليها المواصفات في ثلاثة عمليات كالتالي

أ/ التبسيط: تعني به اختصار عدد نماذج المنتجات الي العدد الذي يكفي لمواجهة الإحتياجات السائدة في وقت معين وذلك عن طريق إختصار او استبعاد النماذج الزائدة او إستحداث نموذج جيد ليحل محل النموذجين او اكثر علي ألا يخل ذلك بحاجة ورغبات المستهلكين (ISO) المنظمة الدولية للتقييس.

اهدافه:

أ/ عدم تعدد وتنوع النماذج المختلفة من السلع الشائعة الاستعمال لما في ذلك من زيادة في التكاليف والجهود الإنتاجية.

ب/ تحسين جودة المنتجات مع دقة الأداء وزيادة إنتاجية العاملين ومعدات الانتاج

ح/ زيادة دوران رأس المال نتيجة للإستمرار والإنتظام في الانتاج وسرعة تصريف المنتجات.

د/ تيسير وتبسيط عمليات التخطيط والمراقبة والتفتيش للإنتاج والتصميم والتوزيع وجعلها اكثر فاعلية.

فوائده بالنسبة للعاملين تتمثل في انتظام الانتاج وبالتالي صرف الأُجور لتقليل احتمالات وقف العمل سواء كان بسبب وقف تشغيل المصانع في موسم معين او لأعداد الآلات وتغيرها لإنتاج نماذج متعددة من السلع،وبالإضافة الي قضاء وقت اقل في التدريب علي الأعمال والعمليات الجديدة بالاضافة الي زيادة القوة الشرائية للمُنتج.

فوائده بالنسبة للمستهلكين، التخفيض المحسوس في اسعار السلعة وتحسين كبير في الخدمات المتاحة من حيث توافر السلع والسرعة في إستلامها بالإضافة الي ارتفاع مستويات جودة السلعة.

هـ/ التوحيد يقصد به توحيد مواصفتين او اكثر لجعلها مواصفة واحدة حتي يمكن للمنتجات الناتجة ان تكون قابلة للتبادل عند الإستخدام فبذلك يستهدف تحقيق قابلية المنتجات للتبادل في اكثر ما يمكن من قطاعات ومجالات.

و/ التوصيف تعني بة تحديد خصائص المواد والمنتجات والطرق والوسائل الكفيلة بالتحقق من

توافر هذه الخصائص (ناجي، 2004م، ص222)

سادساً: جوانب المواصفات

تشمل المواصفات جوانب كثيرة وتتمثل اهم بالجوانب في التالي:

1/ أوصاف المُنتج يتمثل في كافة الأوصاف التي يحتاج لها المنتج اثناء عمليات الإنتاج مثل (الأوزان، والابعاد، وقوة الشد، والاحجام، والتخزين)

2/ اوصاف محددة للمواد المستعملة في المُنتج مثل الخواص الفيزيائية والكيميائية والهندسية والطبيعية.

3/ تحديد طرق القياس والمعايرة المطلوبة في المنتج وذلك للاختبار المواد اللازمة فيها بالإضافة الي تحديد نوعية الأجهزة والطرق المرجعية للاختبارات والتحليل.

4/ تحديد نسب التفاوت المقبولة في المنتجات وذلك عن طريق الفرز الآلي التي يستفاد منها في تحديد درجة جودة المنتج. (الطائي، 2009م، ص310)

سابعاً: الشروط الواجب توافرها في المواصفات

1/ وضوح الموصفة يجب ان تكون الموصفة واضحة بحيث يسهل فهمها بواسطة كل المعنيين بها كما يجب ان تكون بعيدة من اي مصطلحات او معاني غير واضحة مما يعكس سمات الشفافية.

2/ التكامل يجب ان تكون الموصفة متكاملة في المضمون والمعني مما يبعد إجهادات الأفراد للإدخال أو تبديل اي جزئية منها، ويتطلب هذا الامر ان تكون الموصفة المعنية قد مرت بجميع مراحلها المختلفة منذ ان كانت مسوده او مقترح تم توزيعه علي اكبر شريحة مستفيدة للإبداء الراي فيها والملاحظات عليها الأخذ بتلك الآراء المتفق عليها.

3/ الواقعية ان تكون الموصفة واقعية والا تقود تطبيقها الي التكاليف وبتالي يؤدي الي إنحسار فرص المنتج او الخدمة.

4/ الملائمة يجب ان تكون المواصفة ملائمة في التطبيق لفترة طويلة حتي لا تكون عرضة لتبديل و التغيير، والإضافات إن وجدت يجب ان تكون ثانوية ويتم إدراجها بعد فترة من الزمان وبعد تجارب ميدانية طويلة. (زكريا، ص103)

ثامناً: انواع المواصفات

توجد انواع مختلفة من المواصفات منها مواصفات عامة تشمل كل المجالات ومنها مواصفات خاصة بمجالات معينة او هيئات خاصة لخدمة مصالح معينة ومن اهم المواصفات العامة تتمثل في الاتي:

1/ مواصفات المصطلحات والتعاريف فمن المهم تعريف المصطلحات المستخدمة في الوثائق القانونية والفنية بشكل واضح ودقيق لكونها تلعب دوراً حيوياً في إزالة اي إلتباس او عدم وضوح لكي يسهل عملية الوصول الي اتفاق حول الموضوع المطروح، فلذلك المواصفات المختصة في هذا الجانب لها الاهمية الكبرى في التقييس فهي تعتبر وسيلة إتصال وتفاهم لانها توحد اللغة بين الجهات ذات العلاقة، وللرموز ايضاً اهمية لا تقل عن المصطلحات مثل كغ رمز يدل علي وحدة الوزن وغيرها.

2/ مواصفات الأبعاد والقياسات هذه المواصفات تحدد الأبعاد والقياسات للقطع وادوات معينة تستخدم في الصناعة لتكون بشكل موحد في جميع انحاء العالم وكلفة مشتركة بين المصممين والمنتجين حول العالم (محمد، 2008م، ص106)

3/ مواصفات الإختبار وضبط الجودة من الضروري عند وضع اي إشتراط معين لمنتج ما يجب ان يتم تحديد طرق قياسه وذلك من خلال مواصفات تكون مربوطة مع المواصفة صاحبة الإشتراط لان الأمر يعتبر في غاية الأهمية لجميع الجهات ذات العلاقة بالموضوع لان توحيد طرق القياس يمنع حدوث خلاف بين الوحدات.

4/ مواصفات الأداء هي المواصفات التي تحدد متطلبات الأداء للمنتج ولا تتدخل في خصائص التصميم وذلك لان المستهلك يسعى دائماً لشراء المنتجات بالجودة المناسبة، اي انه يوازن ما بين الاعتبارات الفنية والإقتصادية فلذلك هذه المواصفة تحدد اداء المنتجات بشكل نهائي الذي يحقق

متطلبات الجودة المناسبة لأنها تركز علي الأداء وتترك حرية التصنيع للمنتج لإستخدام الطريقة التي تناسبه في عملية الإنتاج.

5/ مواصفات اساسية هي المواصفات التي تشكل الأساس للعديد من الحقول التقييسية والمنتجات والنشاطات مثل مواصفة الوحدات الدولية الصادره من الأيزو حيث انها تستخدم في كثير من الوحدات العلمية

المواصفات الخاصة

توضع المواصفات الخاصة خارج الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية واسباب وضعها كثيرة ومختلفة فبعض المنظمات وشركات تجارة التجزئة تتبنى متطلبات مفصلة للمنتجات التي تريد الإتجار بها،حيث تهدف المواصفات الخاصة بوجه عام الي تلبية حاجات أولئك الذين يضعونها وينشرونها،لا الي فرضها كتطبيق إلزامي من جانب الحكومات،وتتطلب المواصفات الخاصة عادة منح شهادة للموردين ومن اهم المواصفات الخاصة تتمثل في التالي (حبيلي، 2009م، ص254)

OHsas 18001/1 هي المواصفة الخاصة لنظام ادارة الصحة والسلامة المهنية تختص في المسائل الخاصة بصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل فقط حيث تتم فية النشاطات تحت رقابة منظمة ما وهي تشمل المجالات الاتية التدريب،والتوعية والكفاء المهنية،والمراقبة التشغيلية.

2/ Sa 8000 هي مواصفة خاصة بالمساءلة الإجتماعية فهي مهمة في الأسواق الاكثر تقدماً حيث يهتم العديد من المستهلكين بمسائل مثل عمالة الاطفال وحماية البيئة.

3/ مواصفات القياسية الخاصة للاتلافات في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة للنظام العالمي للهواتف الجواله.

4/ المواصفة الخاصة لشركات تجار التجزئة تسمى احياناً بالمواصفات القياسية المتخصصة لان اثرها هائل علي من يوردون الي سلاسل تجار التجزئة الكبيرة والمتعددة الجنسيات،فوضعت الشركات هذه المواصفات بغرض المنافسة وحماية علامتها التجارية،وتطبق هذه الشركات مواصفات قياسية منفصلة ومتقنة جداً علي مشترياتها لعدة اسباب منها،ضمان ان المنتجات

القادمة من الموردين ستكون بشكل يقلل التكاليف ويزيد من ارباحهم،ايضا ضمان انها تباع منتجات مطابقة للمتطلبات الرسمية.

تاسعاً : المواصفات العالمية المطلوبة في تصدير الأغذية والمنتجات الزراعية

يجب ان تكون الصادرات مطابقة دائماً للمتطلبات الرسمية التي تفرضها حكومة البلد المستوردة فالمواصفات بشكل عام واسعة في جانب المنتجات الغذائية والزراعية التي تخضع للرقابة الصحية واللوائح الفنية التي تتفاوت من بلد الي اخر، فنجد ان اتفاقية منظمة التجارة الدولية تشجع الدول علي إسناد متطلباتها من الصادرات بالمواصفات الخاصة بلجنة الدستور الغذائي حيث تهدف هذا اللجنة علي صحة المستهلك وضمان ممارسات التجارة العادلة ونظرة لإنتشار المواصفات الخاصة بالأغذية تبنت الدول نظام(Haccp) كنظام عالمي مقبولة في اعداد المواصفات المتعلقة بالأغذية تعريف نظام الHaccp هو نظام يميز ويقيم ويراقب المخاطر المهمة للسلامة الغذائية (تعريف،منظمة الفاو) ويتكون هذا النظام من عدة مبادئ تعطي الإطار لكيفية وضع المواصفة وتطبيقها والحفاظ عليها، وتتمثل هذه المبادئ في الاتية:

أ/ إجراء تحليل المخاطر لسير العمل ويشمل جميع الخطوات بدءاً من تلقي المادة الخام حتي وصولاً الي توزيع المنتج التام الصنع.

ب/ تحديد نقاط التحكم الحرجة وذلك عن طريق تحليل كل خطوة عبر إستخدام مخطط معين لتحكم الحيوي من اجل ضمان امان المنتج.

خ/ تحديد الحدود الحرجة وهذا عن طريق إجراءات التحكم الخاصة بكل نقطة تم تحديدها كا(الحرارة، والوقت،السرعة، والرطوبة، وتركيز الهيدروجين).

د/ وضع إجراءات تصحيحية للتحكم والتعامل مع الانحراف عن الحدود الحرجة عند حدوثه لما في ذلك التخلص من المنتج المتأثر الغير مطابق للمعايير المطلوبة.

اهم المواصفات في هذه الجانوب تتمثل في الاتي :

أ/ وصف المنتج من عدة جوانب تتمثل في تركيبته (المكونات)، حالته (سائل، صلب، مسحوق) ظروف المعالجة (حرارية، التجميد، التحليل) التعبئة والتغليف (في زجاجات او علب او اكياس) التخزين (درجة حرارة الغرفة، التبريد، التجميد) التوزيع (ظروف النقل، درجة حرارة الغرفة، التبريد) فترة الصلاحية.

ب/ تحديد الاستعمال المقصود وهذا عن طريق جانب المستعمل النهائي من جانب اشخاص كبار بالإضافة الي الاشخاص المعرضين بشكل كبير لمخاطر الامراض المحمولة بواسطة الاغذية مثل الاطفال، المسنون، المرضى في المستشفيات

خ/ رسم المخطط الانسيابي وذلك للإيضاح كل خطوة تم اتباعها في العملية الإنتاجية بطريقة مفصلة منذ تلقي المواد الأولية حتي لإستعمال النهائي المحدد مثل الاستلام، التخزين، المعالجة، الحفظ في المخازن النقل، الاستعمال النهائي (الأيزو، ورقة علمية، عدد 130)

عاشراً: بعض المواصفات العالمية التي تصدرها منظمة الأيزو

1/ ISO 9000 تهدف هذا المواصفة الي نشر المعلومات الأساسية للتحويل لنظام الجودة وتأكيدا في مجال الإنتاج الذي يبرعي رغبات العميل وتكمن اهميته في تحسين الانتاج والانتاجية من حيث النوعية والكمية،بالاضافة الي ضمان جودة المنتج من حيث الاختيار والإستخدام

2/ ISO 9004 تختص هذه المواصفة في مجال تقديم الخدمات فتكمن اهميتها في مايقدمه العميل من أراء بشأن الخدمة ومستوى تقديمها بما يحقق رغباته.

3/ ISO 14000 يختص هذا المواصفة بمجال حماية البيئة فتكمن اهميتها بنسبة للمؤسسة بأن تكون لديها إمكانية اكبر في دخول الأسواق العالمية وتحقيق تكامل امامي جيد، وايضاً مساهمتها الجلية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة وعقلنة إستغلالها للموارد والطاقة، اما بنسبة للزبون تكمن اهميتها في زيادة جودة المنتج وتقديم شهادة ضمان بمدى جودة المنتج وامانه، اما

بنسبة لحكومات الدول يعتبر مصدر للمعرفة التكنولوجية والعلمية لتبرير المواقف القانونية فيما يختص بصحة والسلامة البيئية.

ISO 27001 /4 يختص هذا المواصفة بمجال امن المعلومات فتكمن اهميتها في تقديم اهم الشهادات المعترف بها عالمياً في مجال امن المعلومات لان قيمتها عالية من ناحية رفع الكفاءة والجودة في المنظمات حول العالم في مجال إدارة نظم المعلومات. (مجلة المواصفات ، عدد52، 2014م)

المبحث الثاني: مفهوم واهمية الصادرات

اولاً: مفهوم الصادرات

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكر بعض منها كمايلي :

يمكن تعريفها علي انها عملية تقوم ببيع وإرسال سلع وخدمات وطنية الي الخارج كما تعرف علي انها إنتقال السلع وسواها من الخبرات والممتلكات من بلد المنشاء الي بلدان أخرى لتسويقها في الاسواق العالمية ايضاً تعرف بانها مبيعات البضائع في الخارج،وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقناً في دوره الإقتصادية وتغييراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة كما انها ثمن الحصول علي الواردات الضرورية للنشاط الإقتصادي، (عبدالهادي، 1971م، ص11)

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع وخدمات واصول رأسمالية تباع الي دول خارجية متنقلة من الدول المنتجة لها. (خليل، ص33)

ثانياً: انواع الصادرات يمكن تقسيم الصادرات الي اربعة انواع تتمثل في التالي:

1/ الصادرات المنظورة هي التي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظرة السلطات الجمركية وتنتقل من المقيمين في دولة ما الي المقيمين بالخارج في دولة أخرى ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها مثل القمح،السيارات.

2/ الصادرات غير المنظورة تتمثل في صادرات الخدمات مثل الاتصالات،المواصلات السفر والسياحة والأقامة خارج الدولة،ويلاحظ ان جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو امر صعب كثيراً منة بنسبة للصادرات المنظورة.

- 3/ الصادرات المؤقتة هي البضائع او الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد إستيرادها ومن جملتها، المنتوجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات او بالصالونات الدولية، مواد واجهزة او الآلات اشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج او في إطار عقود مقاوله من الباطن بالاضافة الي إرسال اجهزة والآلات للإصلاحها في الخارج .
- 4/ الصادرات النهائية هي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

ثالثاً: أهمية الصادرات

تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل اساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق إستيراد السلع الوسطية والراسمالية التي تحتاجها هذه العملية، ولذلك لابد من توفير حصيله من الصادرات لتمويل الواردات لذا اصبح عملية ترقية الصادرات من اهم الأهداف الاقتصادية وتتمثل اهميتها في انها، السبب الرئيسي لتخلص من العجز التجاري التي تعاني منها العديد من الدول النامية، وايضاً الي ان عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من كونها عملية تنمية موارد النقد الأجنبي وتحقيق التوازن الخارجي بل تتعدى في انها اساسية لتنمية الدخل الحقيقي فلذلك ترقيتها تعبر عن جوهره عملية التنمية الاقتصادية في إطار مفتوح، ايضاً ازدادت اهميتها في إطار اواخر الثمانينات ثم التسعينيات التي شهدت تحولات عالمية لصالح إقتصاد السوق وحرية التجارة، بالإضافة الي ظهور العولمة وما تربت عليها من الثورة المعلوماتية علي المستوي العالمي، ايضاً النمو المطرد في نشاط الشركات العابرة عبر القارات في إطار حرية التجارة وتحريره بالإضافة الي ظهور شخصية المستهلك العالمي للإرتباطة الوثيق بالقدرة علي إستخدام الأجهزة ووسائل المعلومات للإكتشاف فرص التصدير المتاحة في اي مكان حول العالم، والمعروف بأن الدول المتقدمة متفوقة في هذا الجانب وهذا ما يشكل إعاقة للدول النامية (بكري، 2003م، ص282)

رابعاً: المشكلات التي تعوق العملية التصديرية

يمكن تقسيمها الي المشكلات التي تعوق المصدرين داخلياً في الدولة المصدره والمشكلات التي تواجه المصدرين في الأسواق الخارجية وذلك كما يلي:

أ/ المشكلات الداخلية، هناك العديد من المعوقات الداخلية للعملية التصديرية التي بدورها تؤدي الي انخفاض تنافسية الصادرات لما تسببه من إرتفاع تكلفة الصادرات او تقليل جودة المنتجات المصدرة وتتمثل هذا في الاتي.

1/ إرتفاع تكاليف التشغيل نتيجة للإستغلال الغير كامل للطاقة الإنتاجية في المشروعات بالإضافة الي إرتفاع تكاليف المواد البسيطة.

2/ افتقار الي البيئة الأساسية اللازمة للتصدير، والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين بالإضافة الي إرتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية ايضاً تعدد الإجراءات وتعقدها في الجمارك.

3/ نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي وعن الأسواق العالمية وفرص التصدير المختلفة والتي بدورها تؤدي الي صعوبة الوصول علي أفضل مجالات الإستثمار المتاحة.

4/ إرتفاع مستويات الأجور في بعض الدول، بالإضافة الي ارتفاع تكلفة التأمينات الإجتماعية يؤدي ذلك الي ارتفاع تكلفة المنتجات.

5/ التأخير في إجراءات رد الرسوم الجمركية للمصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة

6/ عدم توافر المواد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير، خصوصاً بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الي إجهاد بعض البنوك عن قبول الإعتمادات المستندية للمصدرين وهذا يؤثر سلباً علي القدرة التنافسية للصادرات. (العامري، 1998م، ص176)

7 / انخفاض مستويات جودة المنتجات نتيجة لعدم وجود المواصفات وعدم تطبيقها من قبل بعض المنتجات.

8/ المغالاة في تحديد سعر الصرف مما يؤدي الي انخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول علي النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر صرف ثابت.

9/ نقص المهارات والخبرات اللازمة لأدارة مشروعات الصادر وكيفية رسم الإنتاج تؤدي الي غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير.

ب/ المشكلات الخارجية :

يواجه المصدرون مجموعة من المشكلات التي تعيق الصادرات ومن عوامل خارجية أخطر من العوامل الداخلية كما يلي :

1/ معايير الجودة والمواصفات التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصةً الدول المتقدمة علي الصادرات، حيث يتم فرض شروط فنية علي الصادرات من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالإضافة الي إشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء اختبار معاينة السلع المستوردة من الخارج والتي لا تطلب من المنتجين المحليين.

2/ الدعم الذي تقدمها الحكومات الأجنبية لمُنتجها بصورة مباشرة تؤدي الي انخفاض تنافسية الصادرات الي هذه الدول.

3/ الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة علي المصدرين بالإضافة الي المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة. (احمد، 2006م، ص204—205)

خامساً: مؤشرات الصادرات

القدرة التصديرية هي من اهم العوامل المحددة لقدرة الدولة علي الاستيراد من جهة باعتبارها عملية تعكس طبيعة البنية الإقتصادية للدولة من جهة اخري ومن هذا المؤشرات تتمثل فيما يلي:

1/ النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع، وهي من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدي تكامل الإقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمو الإنتاج ونمط الإستهلاك.

2/ نسبة تغطية الصادرات للواردات، وذلك ليس بإرتفاع نسبة الصادرات وحدها او بإرتفاع الواردات فيجب الأخذ بعين الإعتبار نسبة التناسب بينهم اي مدي قدرة الصادرات علي الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات حتي لا تضطر للإستدانة من الخارج والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر علي مدي وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك علي سياسة الدولة في إستخدام عائدات التصدير بشكل صحيح.

3/ نسبة الصادرات الي الناتج المحلي الإجمالي للدولة، تعني هذا ان كل ما خصصت الدولة جزء كبير من إنتاجها للتصدير يدل علي اعتمادها بشكل كبير للخارج وعلي إندماجها في تقسيم العمل الذي يسيطر عليه الرأسمالية العالمية مع الإحتياط ضد إرتفاع نسبة الصادرات الي الناتج فالعبرة هي إحتياط فيما يتعلق بنوعية الصادرات.

4/ درجة التركيز السلي، يقصد بها مدي غلبة الوزن النسبي لسلعة او مجموعة من السلع التصديرية للدولة علي جملة صادراتها، فهذا المؤشر يعمل علي التمييز بين السلعة الأولية والثانوية فالخطر يكون اكبر في حالة سلعة الدولة من السلع الاولية والعكس، وهذه المؤشر يعتمد في تحليلها علي بعض المؤشرات التي أعدتها (الإنكتاد) ومن بينها، مؤشر تنوع الصادرات وهو يقيس مدي إنحراف هيكل صادرات الدولة من هيكل الصادرات العالمية بالإضافة الي مساعدة الدول علي التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعاً بالصادرات. (محمد، 2012م، ص 20)

5/ التركيز الجغرافي للصادرات والغرض من هذا المؤشر التعرف علي مدي إعتداد الدولة علي بلد اخر او بلدان اخري او كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراتها.

المبحث الثالث : العلاقة بين المواصفات والصادرات

تلعب المواصفات القياسية دوراً هاماً في تطوير وتحسين الصادرات، بما يوفر لها الجودة النوعية وجعل المنتجات قادرة علي التنافس في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، حيث تقوم الأجهزة الفنية للمواصفات بالدول بمهام التفتيش والرقابة وإصدار شهادات المطابقة للصادرات. كما ان تطوير نظم المواصفات القياسية وتوكيد جودة سلع الصادر يساعد علي تحسين انسيابها وزيادة الطلب عليها في الأسواق، فعلي المستوى الإقتصادي المواصفات تعتبر لتسهيل وتركيز الثقة في التبادل التجاري، وعلي سبيل المستوى الدولي والإقليمي تعتبر ضرورية لتطوير جودة السلع وترقية الأداء وحماية المستهلك بالإضافة الي حماية البيئة. وعلي الصعيد الصناعي ضرورة في اختيار المادة الخام وإنتاج سلع ذات جودة عالية يمكن ان تجد طريقها الي المنافسة في الأسواق، وإزالة اي عقبات قد تعترض إزدهارها وتوسيع نطاقها في كافة المجالات. فيتضح علاقة المواصفات بالصادرات في عدة جوانب إقتصادية تتمثل في الآتي:

أ/ الجوانب الصناعية تتمثل في السلعة التحويلية منذ تلقي المنتج للمادة الخام حتي وصولها كاسلعة قابلة للإستعمال من قبل المستهلك النهائي. فيجب فحص المواد المستعملة عبر المساح الدولي وإعداد المواصفات القياسية حسب احتياجات السوق المحلي ومتطلبات الأسواق العالمية من سلعة ذات جودة ومعايير عالية، وهذا بدوره تؤدي الي زيادة الصادرات الصناعية التي تعكس عمليات التنمية في الدول وذلك من خلال زيادة مواردها من النقد الأجنبي.

ب/المستوى الأقليمي والدولي، تعتبر المواصفات ضرورية لترقية مستوى الجودة وحماية البيئة بإتباع اعلي المعايير الدولية وتعزيز ثقافة الجودة لدي المستهلكين والمنتجين وضرورة تأسيس وتفعيل جوائز التمييز، مما يؤدي الي خلق حالة من التنافس والسباق من أجل الحصول علي الجوائز لما لها من تاثيرات تسويقية مهمة تساعد علي زيادة الصادرات.

جوانب حماية المستهلك والبيئة يتضح من خلال صياغة قوانين تعكس مؤشرات رضى المستهلك عن أداء القطاعات الخاصة والعامة، والتي بدورها تؤدي الي الإرتقاء بالمنتجات والخدمات المقدمة محليا، وفي الجانب البيئي تتمثل في خلق بيئة جاذبة للإستثمارات الأجنبية وإزالة كل المعوقات التي تؤدي الي عركلة الإستثمار وتقديم التسهيلات وبعض الإعفاءات الضريبية للمستثمرين بما يخدم مصلحة الدولة. (عبد العال، 2005م، ص310)

ج/ علي المستوى الإقتصادي تتمثل في ضرورة المواصفات لتسهيل التبادل التجاري بشقيه المحلي والعالمي، والأسس السليمة لتطوير التجارة والمنافسة في الأسواق العالمية يتطلب الإلمام ببنود إتفاقية التجارة الدولية ومتطلباتها والآثار المترتبة عليها بما يخدم تنشيط حركة الصادرات العمل علي إستكمال النقص في المواصفات والإشترطات الفنية للسلع المعد للتصدير إستناداً علي المواصفات الدولية، والتي تحقق في نفس الوقت المتطلبات الداخلية لحركة التجارة، إنشاء هيئة رقابة علي الصادرات وتزويدها بمعامل فحص متطورة ومركزية في موانئ التصدير، وان تكون معامل فحص معتمدة دولياً. تريسح مفهوم الجودة الشاملة لضمان الإنتاج الجيد وغزو السوق المحلي الإقليمي والدولي. (حريري، 1998م، ص155)

مجالات تحسين وترقية المواصفات وعلاقتة بالصادرات:-

التدريب من أهم مجالات تحسين أنظمة المواصفات، لما يؤدي إلي توحيد مفاهيم تنمية الموارد البشرية بالإضافة الي تبادل الخبرات بين الدول لما يخدم حركة النشاط التجاري وزيادة الصادرات تتمثل في الآتي:-

أ/ الطرق الحديثة للإنتاج والعمليات الإنتاجية المختلفة والهندسة الوراثية ومجال الأغذية الوراثية
ب/ الإرشاد والتسويق وضبط الجودة و وضع المواصفات بما يلائم التطلعات الدولية ومراقبة تطبيقها.

التشريعات والقوانين من أهم المحاور الرئيسية لتطوير وترقية المواصفات وتوكيد الجودة لانه يمثل الإطار العام الذي يحكم تفعيل اداء الصادرات تتمثل في الآتي:-

أ/ تحديث التشريعات لمواكبة التغيرات المتلاحقة في التجارة العالمية .

ب/ العمل علي توحيد التشريعات ومعايير الجودة بما تعمل علي زيادة الصادرات والإعتماد علي شهادات عالمية موحدة بين الدول.

نظم الإنظار المبكر لتبادل المعلومات:-

تعتبر آلية الإنذار المبكر لتبادل المعلومات في غاية الأهمية لهدف تعظيم المنافسة في التجارة إذ يمكن لهذا الألية سرعة تبادل المعلومات بالمتغيرات الطارئة الغير متوقعة سواء ان كانت تغيرات تتعلق بظروف بيولوجية لا دخل للإنسان فيها، او بظروف تكنولوجية وإقتصادية. من هنا تبرز أهمية هذه الألية لسرعة إتخاذ الإجراءات والقرارات الكفيلة بالحد من التأثيرات السلبية علي الصادرات. (مهران، 2010م، 45)

مجال تبادل الخبرات والمعلومات:-

تعتبر من أهم المجالات الرئيسية لتحسين اداء الصادرات وضبط الجودة، تتمثل في إنشاء شبكة معلومات لربط المؤسسات ذات التكتلات الإقتصادية، توظيف الخبرات في إطارها الصحيح تجميع ارشفة المعلومات وتبادلها وتطويرها تساعد علي خلق اسواق جديدة للصادرات.

فالمصادرات والمواصفات تؤمان متشابهان في الفكر حيث أن المواصفات تحدد سمات او العمليات الهامة التي تحدد جودة الصادرات. وتساعد المؤسسات علي الإمتثال لمتطلبات المستهلكين والأطراف ذات العلاقة، فتطبيق المواصفات يؤدي الي تحسين جودة الصادرات والحصول علي رضى المستهلكين وبالتالي تزيد حصة الدول والمؤسسات في الأسواق العالمية والمنافسة. (عبد العال، 2003م، ص220)

الفصل الثالث

المواصفات و الصادرات السودانية

المبحث الأول: نشأة الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

المبحث الثاني: طبيعة عمل الهيئة والمشاكل التي تواجهه

المبحث الثالث: مواصفات الصادرات السودانية

الفصل الثالث

المواصفات والصادرات السودانية

المبحث الأول: نشأة وتطور الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

تتمثل المواصفات في السودان في الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس التابعة الي رئاسة مجلس الوزراء، نجد ان معظم نشاطات في جانب إصدار المواصفات الخاصة بالصادرات البستانية يقوم بها القطاع الخاص بتعاون مع بعض المؤسسات الحكومية كوزارة التجارة الذي يتخصص في تصدير المنتجات الزراعية، بالإضافة الي المجلس القومي لترقية الصادرات الذي يقوم بوضع المواصفات القياسية التي تتعلق بعملية الفرز والتبئة تحت مظلة الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، كما تقوم غرفة السودان التجارية بإصدار شهادات المنشأ للمنتجات السودانية المصدره، ايضاً ادرجت هيئة المواصفات السودانية مواصفات خاصة للعلامات التجارية والتخزين لكل منتج ولا يمكن ان تجاز المواصفة لأي منتج إذا لم تتضمن هذا الجزئية بعد صدور مواصفات الأيزو (14000) التي تعني بإدارة البيئة فتقوم الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بمراقبة وتنفيذ اللوائح الفنية للسلع والمنتجات وتتعاون مع عدة مؤسسات حكومية ومراكز بحوث ومؤسسات القطاع الخاص في جانب إصدار المواصفة وتطبيقها علي المنتج السوداني بما يصلح من جودتها. (خالد، مجلة المواصفات ، العدد5، 2012م، ص4)

لإدراك الدولة اهمية المواصفات والمقاييس في ترقية الخدمات وحماية المستهلك والإقتصاد جاء قرار إنشاء الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس كهيئة رقابية وقائية ومرجعية في مجال المواصفات أسوةً بالأجهزة الوطنية للدول الأخرى وبمهام وإختصاصات في إعداد المواصفات والرقابة وإستصدار شهادات المطابقة.

اولاً: المسوغات الدستورية التي إستندت عليها قيام الهيئة

1/ قرار مجلس الوزراء رقم 287 للعام (1992م).

2/ المرسوم الجمهوري بتاريخ 10 سبتمبر للعام (1992م)

3/ قرار بالمجلس الوطني رقم 68 للعام (1993م)

4/ امر تأسيس الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس (2007م)

وعملاً بتلك القرارات وبموجب احكام المادة 5 من قانون الهيئات العامة لسنة 2003م اصدر مجلس الوزراء بأمر

تأسيس الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس لسنة 2007م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه وتكون لها شخصية إعتبارية مستقلة وختم عام ولها حق التقاضي بإسمها ويكون مقرها الرئيسي الخرطوم ويجوز لها إنشاء مراكز تابعه لها بداخل او خارج السودان بموافقة الوزير المختص والجهات المختصة. (مجلس الوزراء، 2007م، ص1)

ثانياً: اهداف الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

1/ حماية الإقتصاد الوطني والإرتقاء بأدائة الإنتاجي وذلك من خلال زيادة الانتاج وايضاً الإرتقاء بأدائة الاستهلاكي وهذا من خلال الاستهلاك الرشيد والتنوع في استهلاك السلع.

2/ السعي لرفع الكفاءة الإنتاجية والجودة للمنتجات والصادرات الوطنية وإحكام الرقابة علي الواردات

3/ نشر الوعي بالجودة والتقييس وتبني تطبيقاتها علي المنتجات السودانية

4/ وضع ونشر المواصفات القياسية والإشترطات الفنية لضبط وتطوير النشاط الإقتصادي بمحاوره المختلفة. (دليل عمل الجودة، 2012م، ص5)

5/ العمل كمرجع قومي للمقاييس والمعايير الدولية وتطبيق الضوابط الفنية لذلك

ثالثاً: عضوية الهيئة ونشاطها في المنظمات الدولية

تتمتع الهيئة السودانية للمواصفات بعضوية فاعلة ونشطة في كل من المنظمات الدولية الاتية:

1/ المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهي منظمة دولية تعمل في مجال المواصفات والمقاييس وتضم في عضويتها العديد من المنظمات المختلفة.

2/ المنظمة الإفريقية للتقييس (ARSO)

3/ المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية (OIML)

4/ المعهد الإسلامي للمواصفات والمقاييس بتركيا

5/ الإتحاد الفدرالي العالمي لحركات الزراعة العضوية

6/ السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA مقرها في زامبيا وهي تعمل علي تحسين الأداء الإقتصادي والقضاء علي الضعف الإداري وإزالة العوائق امام التجارة البينية وغيرها.

7/ المنظمة الدولية للأوزان والمقاييس BIPM (تقرير هيئة المواصفات والمقاييس، 2013م)

رابعاً: الشهادات الدولية التي حصلت عليها الهيئة السودانية للمواصفات

1/ شهادة نظام إعتماذ المختبرات وفقاً للمعيار الدولي / ISO

حصول الهيئة علي هذه الشهادة يعد اكبر دليل علي مساندة الدولة لتمكين العمل الفني الذي تقوم به فحصاً وتدقيقاً لتعزيز الثقة في مختبراتها بحصولها علي أقيم الشهادات العالمية في مجال المختبرات وهو ما يصب في مصلحة المستهلك بحصوله علي سلعة ذات جودة عالية ومستوفية للمعايير الدولية ومطابقة للمواصفات القياسية التي باتت لغة العالم الجديد (عيسى، 2011م، ص1)

2/ شهادة المطابقة وفقاً للمعيار الدولي / ISO 9001

وتعتبر هذه الشهادة القاعدة الأساسية لسلسلة الأيزو في تحسين وتطوير الأداء وبناء جميع النظم الأخرى التابعة للأيزو وذلك عبر وضع ونشر المعايير والمواصفات وإجراء عمليات الإختبار والتفتيش والمعايرة بجانب تبني سياسات لنشر وغرس مفاهيم الجودة وتطبيقها بهدف تحسين وتطوير مستوي الأداء في المنتجات والخدمات (عبيد، 2013م، ص1—5)

خامساً: سلطات الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

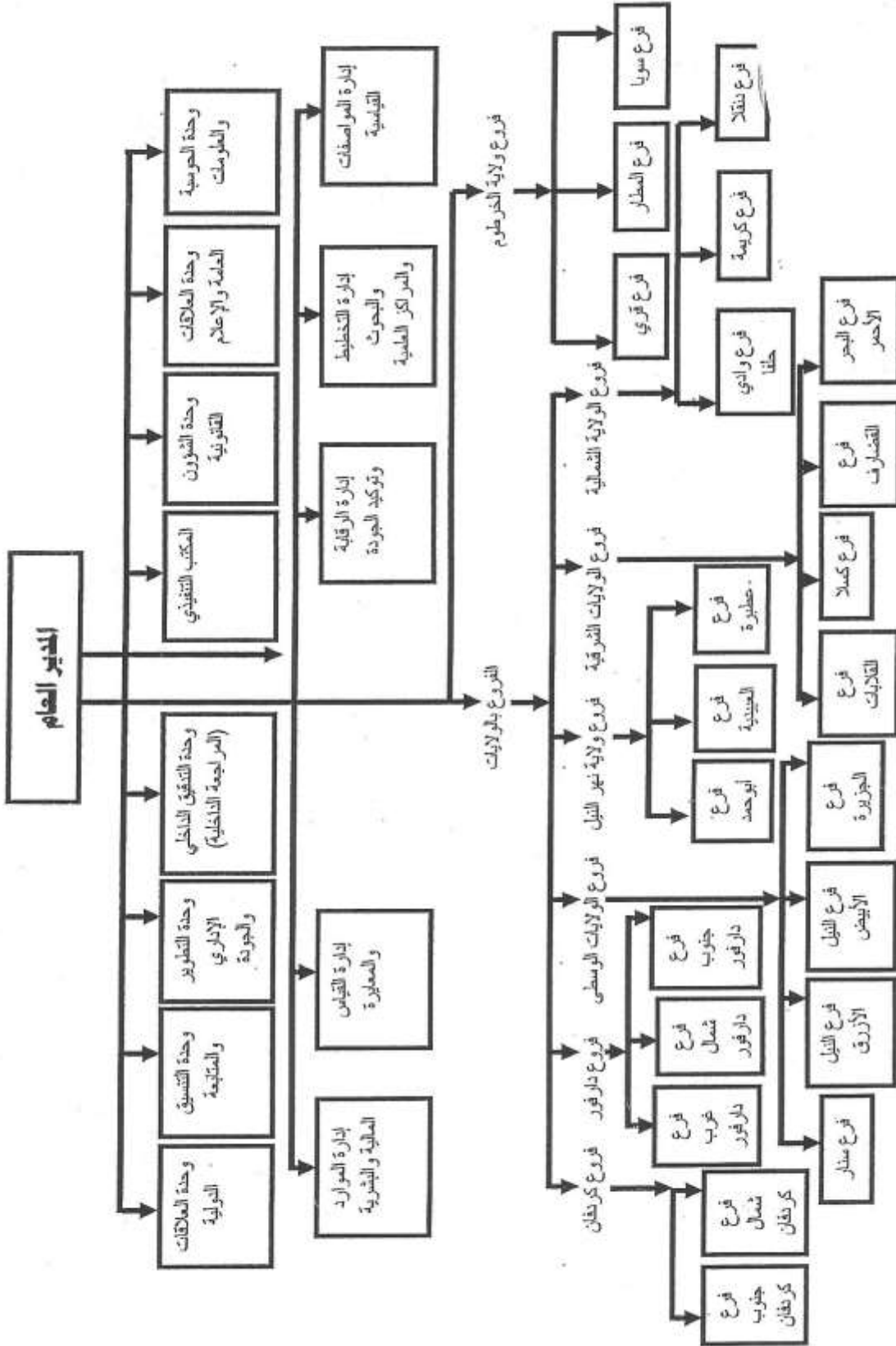
1/ وضع الضوابط الفنية اللازمة لمعايرة الموازين والمكاييل والمقاييس وكافة ادوات القياس والمعايرة

2/ الرقابة علي تطبيق المواصفات القياسية وتأكيد الجودة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة علي كافة السلع والخدمات

3/ إنشاء مركز علمية متخصصة تساعد في وضع إعداد المواصفة القياسية واخري للوثائق والمعلومات لحفظ وتوفير البيانات المتعلقة بالتقييس وتأكيد الجودة

4/ تفتيش كافة المنتجات والسلع التي ترد الي السودان بالتعاون مع مؤسسات التفتيش الدولية والمحلية المعتمدة لدي الهيئة

شكل (1/1) يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس



المصدر، مجلس الوزراء قرار رقم 309 لسنة (2009) إجازة الهيكل التنظيمي لهيئة المواصفات السودانية

سادساً: الإدارة العامة للمواصفات والمقاييس السودانية

هي من أهم إدارات الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ومن مهامها إعداد المواصفات الوطنية بواسطة لجان فنية سودانية متخصصة بالتعاون مع الجهات ذات الصلة إذ تعتبر المواصفات القياسية سوء ان كانت سلع او خدمات وما ينتج عنها من ضوابط وشروط فنية هي واجبة التطبيق، بالإضافة الي ان المواصفات القياسية تعتبر من اهم الوسائل لتسهيل إنسياب التجارة بين دول العالم.

أ/ إختصاصات إدارة المواصفات القياسية

1/ إصدار المواصفة القياسية السودانية، بالإضافة الي المطابقات المستندية المبدئية والنهائية للسلع.

2/ متابعة وتنفيذ الأنشطة ذات العلاقة بمنظمات التقييس الإقليمية والدولية وذلك بتنسيق مع وحدة العلاقات الدولية

3/ تقييم المساحين الدوليين وتقديم الإستشارات الفنية بالإضافة الي جمع وتبويب وتحليل المعلومات الخاصة بأنشطة الإدارة (دليل عمل الهيئة، 2012م، ص1)

ب/ مهام وإختصاصات اللجان الفنية

1/ إعداد واصدار المواصفات القياسية السودانية وتبني المواصفات الدولية والإقليمية والقطرية بالإضافة الي ترجمة المواصفات من اللغات الاخرى الي العربية والعكس.

2/ مراجعة المواصفات المعتمدة وإجراء التعديلات اللازمة عليها دورياً

3/ الرد علي الإستشارات والإستفسارات وتقديم المشورة والمعلومة الي المصانع والشركات وكذلك دعم الصادر والوارد والانتاج المحلي فيما يتعلق بتطبيق المواصفة

سابعاً: الإدارة العامة للقياس والمعايرة

تعتبر من الإدارات الرئيسية للهيئة وتهدف ليكون نظام المواصفات في السودان نظاماً موحداً ومبنية علي وحدات القياس الدولية الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس بالإضافة الي عملها علي خدمات المترولوجيا القانونية في السودان التي تتضمن الرقابة علي ادوات القياس الإشراف المترولوجي.

أ/ إختصاصات الإدارة العامة للقياس والمعايرة

صن القوانين واللوائح الفنية وإصدار الأوامر الخاصة بالمترولوجيا القانونية والإشراف علي تطبيقها،ايضا منح الرخص الفنية لمصنعي ومُصلي أدوات الوزن والقياس بالإضافة الي صيانة وتصليح وتركيب الموازين في جميع أنحاء السودان للقطاعين الخاص والعام،وحفظ ومعايرة مراجع السودان الأولية ومضاعفتها بالمختبرات في رئاسة الإدارة ووحدات القياس والمعايرة بالفروع. (دليل عمل ادارة القياس والمعايرة، 2012م، ص 1)

سابعاً: الإدارة العامة للرقابة وتوكيد الجودة

تعتبر هذا الإدارة عصب الهيئة وذرعها الفني لتنفيذ الأهداف التي بموجبها تم تأسيس الهيئة والتي تتمثل في حماية المستهلك السوداني ودعم الإقتصاد الوطني بالعمل علي ترقية الصادرات ورفع جودتها ودفع عجلة البحث العلمي والتطور الصناعي.

أقسام ادارة الرقابة وتوكيد الجودة

1/ قسم الرقابة والتفتيش وهي تقوم بالرقابة المحكمة علي سلع الصادر والوارد من خلال الفحص الميداني للسلع الوارده عن طريق البوند وإفراجات المؤقتة بالإضافة الي تصنيف وتدرج المحاصيل وايضاً إستلام النتائج وفك الشفرة

والمشاركة في الأنشطة مع الجهات الرقابية ايضاً سحب العينات وإرسالها للمختبرات لتحليل لتأكد من مطابقة للمعايير المطلوبة بالإضافة الي إجراء الفحوصات الفيزيائية

2/ قسم المختبرات هي الذرع الفني للهيئة والتي تقوم بتحقيق من سلع الصادر والوارد والمنتجات المحلية المطابقة للمواصفات وذلك عبر إجراء التحاليل وفق الطرق المعتمدة، وتضم جانب من المختبرات في مجال الأغذية والهندسة والبيئة وتعمل علي تنفيذ المسوحات الميدانية للوقوف علي المعروض في الاسواق بتنسيق مع الجهات ذات الصلة، بالإضافة الي عملها في تأسيس وتأهيل مختبرات الهيئة بالفروع والرئاسة ومدها بمعينات اللازمة للعمل والمشاركة في متابعة أداء شركات التقييس العالمية المعتمدة لدي الهيئة عبر المراجعة وتدقيق النتائج وإعادة تحليلها.

المبحث الثاني: طبيعة عمل الهيئة السودانية للمواصفات والمشاكل التي تواجهه

اصبحت قضية الجودة والمواصفات سلاحاً إستراتيجياً للمؤسسات الإقتصادية حيث يضمن لها البقاء والإستمرارية في ظل المتغيرات الإقتصادية، فشهادة الجودة والمواصفات تعد جواز سفر للبضائع المحلية المعده للتصدير ومقياس للمنافسة داخلياً وخارجياً.

وتتمثل طبيعة عمل الهيئة السودانية للمواصفات في المحاور الآتية

أولاً: الجانب التجاري

1/ رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس من اجل تشجيع السلع والخدمات علي المستوى العالمي والعمل علي مراقبة الواردات وفحص جودتها من ناحية مطابقتها للجودة والمعايرة المطلوبة.

2/ مراقبة القطاع الخاص القائم بكل عمليات الصادر البستاني من ناحية جودة المنتجات المعده للصادر ومطابقتها للمواصفات والمعايير الدولية المطلوبة من ناحية التعبئة والفرز والتخزين بالإضافة الي التنسيق والتطوير في مجالات ضبط الجودة ومتطلبات التبادل التجاري الدولي.

3/ تسهيل عمليات التبادل الدولي للسلع والخدمات وتطوير التعاون في مجالات التنمية وتكوين مجموعة متطورة من المقاييس في مجالات الصناعة (دليل عمل إدارة المواصفة، ص 1).

ثانياً: الجانب الصناعي

1/ تتمثل في مراجعة الإنتاج الصناعي وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق من مطابقة السلع علي المواصفة المطلوبة بما في ذلك أخذ العينات وطلب إجراء الفحوصات والتحليل المخبرية اللازمة بالإضافة إلي تقديم الخدمات الإستشارية والفنية لسلع الصادر.

2/ تطوير الصناعات المحلية بإدخال أنظمة الجودة والمواصفات والمعايير الدولية عليها وتحسين الإنتاج والأنتاجية من حيث النوعية والكمية متبعاً بذلك الجودة والمواصفات كشعار بالإضافة الي نشر المعلومات الاساسية للتحويل لنظام الجودة وتأكيد تطبيقها في مجال الإنتاج الصناعي، ودعم القطاع الصناعي وتدريب العاملين فيها بأحدث الوسائل والأجهزة الصناعية ذات التقنية الدولية (دليل عمل ادارة المواصفات، ص 4-5).

ثالثاً: الجانب الخدمي

وضعت الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس في المجال الخدمي مواصفات بأسم عناصر الجودة وانظمتها حيث ينطبق علي كل عملية خدمية وتتمثل في عدة مجالات منها مجال الصحة، خدمات المرافق العامة، الإتصالات والصيانة إضافة الي الإستشارات الفنية والإدارية والبحث والتطوير، وتأتي مواصفات الخدمات من خلال ما يقدمه العميل من اراء بشأن الخدمة مستوى تقديمها بما يحقق لة رغباته.

مشاكل ومعوقات الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

تعاني الهيئة السودانية من عدة معوقات منها ما هو فنية وأخري إدارية بالإضافة الي بعض المشاكل المالية وتتمثل هذا المشاكل في التالي:

أولاً: المشاكل الفنية

1/ نقص الكوادر الفنية

تعاني الهيئة من نقص الكوادر الفنية المدربة علي أحدث نظم التحليل بأنواعها المختلفة والتعامل مع الحديث من الأجهزة، بالإضافة الي غياب التنسيق بين بعض المؤسسات المسؤلة عن الجانب الرقابي للسلع الصادر.

2/ نقص المختبرات بعدم إحتوائها علي النظم المخبرية الحديثة وعدم إكتمال البنية التحتية لبعض المختبرات مع النقص في المختبرات التخصصية المحدودة.

3/ المعدات والأجهزة وغيرها من وسائل الرقابة تعاني الهيئة من عدم مواكبة الأجهزة والمعدات المتوفرة لديها من التحديث في جانب التحليل وبتالي التباين في طرق القياس والتقدير إضافة الي مشاكل الإعطال المتواصلة للأجهزة وغياب المعايير المستمرة لها لتأكد من دقة نتائجها ونقص متطلبات التحليل مثل معدات اخذ العينات بصورة علمية سليمة، إضافة الي نقص أجهزة فحص التلوث الإشعاعي والتلوث الفطري. (سراج، 2014م، ص39)

ثانياً: المشاكل الإدارية

1/ نقص الإشراف الإداري في وحدة القياس والمعايرة لفروع الهيئة بالولايات، عدم وجود تنسيق بين الجهاز الرقابي والتشريعي في مسؤولية إعداد المواصفة وتوحيد القياس.

2/ عدم الالتزام بضوابط الجودة وتفعيل اجهزة الرقابة علي السلع، وقلة الخبرات في مجال التشريع ومفاهيم الجودة والقياس.

3/ قصور الخبرات القانونية مما يستدعي العمل علي تحديد القوانين والتشريعات المرتبطة بمفهوم ضبط الجودة والمواصفات لمواكبة المتغيرات الدولية فيما يختص بحركة التجارة الدولية بمفهومها الحديث (اسماعيل، 2011م، ص10-11)

ثالثاً: المشاكل المالية

تتمثل في ضعف الأجهزة التنفيذية المعنية بالرقابة المالية خاصة فيما يتعلق بعقوبات خرق القانون او شهادة عدم المطابقة، ضعف ميول القطاع الخاص للإستثمار في مجال ضبط الجودة والمواصفات وعدم الإهتمام الكافي من الدولة بأهمية الجودة والمواصفات مما يؤدي الي التباطؤ في تقنين مصادر التمويل. (سراج، ص15)

المبحث الثالث : الصادرات السودانية

تتكون هيكل الصادرات السودانية من المنتجات الزراعية والحيوانية، والبتترول ومشتقاته والمواد المصنعة كالسكر والمعادن أهمها الذهب.

أولاً: الأهمية النسبية للصادرات السودانية

1/ هي المورد الأول للعملات الصعبة وذلك من خلال عائدات الصادرات من العملات الأجنبية.

2/ تساعد في سد العجز في ميزان المدفوعات

3/ البداية الواسعة للعلاقات مع الدول وذلك من خلال عملية التبادل التجاري .

4/ مصدر لسداد الديون الخارجية وذلك من خلال عائدات الصادرات وتشغيلها في مشاريع تنمية في البلاد.

5/ تعمل على مقابلة احتياجات الدولة من السلعة الضرورية وذلك من خلال عملية التبادل التجاري وإستيراد السلع

6/ يؤدي إرتفاع نمو الصادرات الى إرتفاع معدل النمو الإقتصادي.

7/ تدعم حصيلة الدخل القومي وتمويل مشروعات التنمية

8/ بناء الطاقات الإنتاجية بهدف الإسراع في معدل النمو (مأمون، 2013م، عدد20، ص11)

ثانياً: الصادرات الغير بترولية

تعتبر صادرات القطاع الزراعي مصدراً مهماً للدولة للحصول على النقد الأجنبي قبل دخول البترول في هيكل الصادرات السودانية (1999م) حيث كانت تساهم بحوالي 90% من حجم الصادرات السودانية، بالإضافة الى مساهمتها المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير الأمن الغذائي للسكان وتوفير سبل كسب العيش للغالبية العظمى من سكان البلاد وخاصة في المناطق الريفية.

تتكون هيكل الصادرات السودانية من الاتى:

1/ السمسم تعتبر من اهم الصادرات السودانية ويُصدر السودان ثلاثة انواع منها الابيض،والمخلوط ،والاحمر ويزرع مطرياً في شمال كردفان،كما تزرع بكميات كبيرة في القضارف.

2/ القطن تلعب دوراً كبيراً في دعم محفظة الصادرات السودانية،واهم مايميز هذه السلعة تعدد استخداماته علي المستوي المحلي والدولي وهي تزرع في القطاع المروي.

3/ الفول السوداني يعتبر من اهم المحاصيل النقدية بالسودان،وتساهم بصورة مقدرة بدعم قطاع الزيوت وبعض المنتجات الغذائية حيث يحتل السودان المراكز الرابع عالمياً لإنتاج الفول السوداني ويحتل المركز الأول بنسبة للعالم العربي والإفريقي.

4/ الصمغ العربي يعتبر من السلعة السيادية للسودان الذي يدخل في محفظة الصادرات فهي تلعب دوراً بارزاً في دعم الميزان التجاري،والسودان من اكبر دول العالم إنتاجاً للصمغ العربي اذ يساهم بحوالي (80%) من الناتج العالمي.

5/ الذرة هي من احد المحاصيل الزراعية الهامة ويعتبر الغذاء الرئيسي لأكثر من(60%) من سكان السودان ويتصدر قائمة المحاصيل السودانية من حيث المساحة والإنتاج إذ يغطي سنوياً حوالي(40%) من المساحة المزروعة، وتزرع في القطاع المطري التقليدي والمروي الألي.

6/ الكركدي يصدر السودان نوعين منها،المكسور والزهرة وهي الرئيسي وتمتاز بتعدد الاستخدامات يزرع في شمال وجنوب وغرب كردفان ويعتمد في زراعتة علي الأمطار مما يؤدي الي تذبذب الإنتاج.

7/ حب البطيخ من المحاصيل الرئيسية التي يتم تصنيفها إحصائياً تحت مجموعة السلع الزراعية التي تحتل الصدارة وهي من السلع الواعدة التي ينتظر منها الكثير مستقبلاً خاصة في مجال الصناعات الغذائية والدوائية. (تقرير بنك السودان، 2017م، ص20)

8/ المحاصيل البستانية هي محاصيل عالية القيمة ويمتاز السودان فيها بالميزة النسبية ويمكن إنتاجها في موسمي الصيف والشتاء وينتج في مناخات مختلفة إلا انها سريعة التلف لذا تحتاج

لإعداد خاص وبيئات اساسية تساعد علي الحفاظ علي جودتها وتبلغ المساحات المزروعة منها اكثر من (170) الف فدان وتتمثل المحاصيل البستانية في المانجو والجوافة والموز.

رابعاً: صادرات الثروة الحيوانية.

السودان من اكبر الدول الغنية بالثروة الحيوانية لتوافر عاملي البيئة والمناخ الإستثماري لهذه الثروة ورغم ذلك نجد ان صادرات هذه القطاع يتصف بعدم الإستقرار وتتمثل اهم صادراتها في الاتي:

1/ الحيوانات الحية يتصف تصديرها بعدم الإستقرار ويرجع ذلك الي عدة معوقات منها عالمية مثل(حمي الوادى المتصدع، ومرض جنون البقر) والمحلية مثل عدم وجود مراعي محجوزة وايضاً طبيعة المنتج السوداني فمعظم المُنتجين هدفهم ليس إقتصادي بل إمتلاك الحيوانات كقيمة إجتماعية.

2/ اللحوم بدأ التصدير الفعلي للحوم في العام (1998م) وتشهد تصديرها تذبذب في كميات الصادر منها ويرجع ذلك لضعف الطلب عليها في الأسواق الخارجية

3/ الجلود نسبة مساهمة يتصف بالضعف في قائمة التصدير مقارنة بالكميات البلاد من الثروة الحيوانية والمنتجات المرتبطة بها. (تقرير وزارة الثروة الحيوانية، 2018م ص43)

مشاكل ومعوقات الصادرات الغير بترولية :

1/ التضخم إرتفاعه يزيد من تكلفة الصادر وبالتالي يقلل من تنافسية سلع الصادر

2/تقليدية الإنتاج وارتفاع تكلفته وذلك بإتباع اساليب تقليدية وبدائية اي عدم إستخدام تكنولوجيا حديثة في الانتاج بسبب ارتفاع تكاليفه او عدم الإلمام به

3/ ضعف البنيات التحتية للصادرات تتمثل في عدم وجود وسائل النقل المناسبة بالاضافة الي المحاجز وايضاً عدم وجود مسالخ حديثة لصادرات اللحوم ،وعدم وجود مبردات لحفظ المحاصيل القابلة للتلف بسرعة.

4/ ضعف الإلمام بمتطلبات الأسواق العالمية تتمثل في متطلبات الجودة والشهادات الصحية

5/ ضعف البرامج المتعلقة برفع قدرات المصدرين وتنتمثل في عدم وجود توعية بتصدير من قبل الجهات المختصة للمصدرين وعدم الإهتمام بالمشاكل والمعوقات الذي تواجه قطاع الصادر من مشاكل مالية وفنية وغيرها.

6/ نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية ونقص الخبرة في مجال التسويق بالإضافة الي إرتفاع الرسوم والجبايات حيث تصل احياناً الي (30%)

7/ ضعف التمويل الداخلي والخارجي من المؤسسات المالية (عفر، 1999م، ص 97-99)

جدول رقم (1) بعض مواصفات الصادرات السودانية

اسم المواصفة	رمز المواصفة	تاريخ الإصدار
الفول السوداني	938	2014
الصمغ العربي	908	2014
السهم	2584	2012
اللحم	3704	2016
الجلود	1414	2015

المصدر الهيئة السودانية للمواصفات

المواصفة رقم(938) تختص بالفول السوداني المعدة للتصدير بأن تكون متحفظاً بخواصة الطبيعية وذو قوام مميز خالياً من التكتلات الغير مرغوبة وان يتم الإنتاج والتصدير وفقاً للشروط الواردة من الدولة الطالبة للإستيراد، والمواصفة رقم (908) يختص بالصمغ العربي المعدة للتصدير فيشترط في المواصفة بأن تكون درجة نقاوة المحصول نسبة (99%) وان تكون الحبيبات متجانسة ودرجة الصمغ المجروش ان تكون بحجم أقصاه(14) ملم وادناه (3ملم) بالإضافة الي نسبة الرطوبة لايتجاوز(5%) اما المواصفة رقم(2584) يختص بالسهم بأن تكون كل الحبات متجانسة ومستوية بشكل جيد وخالية من الرطوبة بنسبة(99%) بالإضافة الي عدم إصابتها بالحشرات المرضية وان مغلقة ومعقمة بشكل جيد.

والمواصفة رقم(3704) يختص بتصدير اللحم والشروط التي يجب ان ينبغي فيها يجب ان تكون نسيج اللحم صلب بنسبة(80%) ويمتاز لونها بالاحمر الزهري فاتح بنسبه للحوم الخراف

واحمر كرزي بنسبه للحوم البقر وان تكون خالية من التعفن او تعرضها للبكتيريا، اما المواصفة رقم(1414) هي خاصة بالجلود الخام والمذبوغة المعدة للتصدير فبذلك يجب ان تكون الجلد طرياً وناعماً وخالي من اي مواد سامة او مواد يتسبب في تلفها ويجب ان لايزيد نسبة الرطوبة أكثر من(18%) حتي لا يتعرض الي التعفن وان تكون مقاومة للشد بالإضافة الي المواد الدهنية فيها يجب ان لاتقل عن(4%)

جدول رقم (2) بعض مواصفات الصادرات السودانية (البستانية)

اسم المواصفة	رمز المواصفة	تاريخ الإصدار
الموز المعد للتصدير	2583	2014
المانجو المعد للتصدير	51	2014
الليمون الأخضر المعدة للتصدير	94	2013
الشمام المعدة للتصدير	50	2014
زبدة الفول السوداني	907	2014

المصدر الهيئة السودانية للمواصفات

المواصفة رقم(2583) هي مواصفة يختص بالموز المعدة للتصدير فيجب ان تتعرض الفاكهة قبل تصديرها الي التعقيم وفقاً لمعايير الجودة العالمية باستخدام تقنية المعالجة ببخار الماء(VHT) وذلك من اجل القضاء علي زبابة الفاكهة في جميع المراحل فلذلك يتم تعرضها للبخار في غرفة تعقيم وان لايتجاوز نسبة الرطوبة فيها (95%) والمحافظة علي مستوى ثابت من الحرارة لمدة 30 دقيقة ،والمواصفة رقم (51) هي خاصة بفاكهة المانجو المعدة للتصدير ويتضمن هذه المواصفة بأن تكون الفاكهة كاملة النضج وبسلامة صحية وخالية من الليونة الزائده بنسبه (95%) وان تكون متجانسة في احجامها ودرجة الوانها، اما المواصفة رقم(94) يختص بالليمون الاخضر المعدة للتصدير ويتضمن هذا المواصفة بأن تكون المنتج كاملة وسليمة ونظيفة وخالية من الأفات التي تؤثر علي المظهر العام للمنتج،بالاضافة الي خلونها من اي روائح غريبة او مذاق غريب غير المألوف والمعروف بها، والمواصفة رقم(50) يختص بفاكهة الشمام المعدة للتصدير ويتضمن المواصفة بأن تكون الفاكهة دائري او كروي الشكل

وخالية من النفايات المدببة وان تكون متجانس في اشكالها ولونها والحد الأدنى للسكر يجب ان تكون (10%) علي مقياس بركس، والموصفة رقم(904) يختص بزبدة الفول السوداني المعدة للتصدير ومن شروط الموصفة يجب ان تكون المنتج خالية من دهن الخنزير وسهل الفرد وناعم وان تكون نسبة الدهن فيها (55%) وان تكون خالية من الميكروبات الممرضة والمسببة لفسادها

جدول رقم (3) بعض مواصفات الصادرات السودانية

اسم الموصفة	رمز الموصفة	تاريخ الإصدار
الأكساب او الأمبازات	954	2016
اكياس البلاستيك المخصصة لتبئة المواد المعد للتصدير	3633	2014
حب البطيخ المعد للتصدير	8022	2018
الذرة	6750	2015
الكردي	2350	2017

المصدر الهيئة السودانية للمواصفات

الموصفة رقم(954) هي موصفة خاصة بالأعلاف او الاكساب فمن شروط هذه الموصفة يجب ان تتضمن الاكساب المعدة للتصدير علي نسبة بروتين حوالي 40% او 36% وان تكون صالحة لتعليق كل الحيوانات أكلة الاعشاب اما الموصفة رقم(3633) هي موصفة خاصة بالأكياس البلاستيكية المخصصة لتبئة المواد الغذائية المعدة للتصدير ومن شروط الموصفة يجب ان تكون الاكياس المعدة للتبئة ملائمة من الناحية الصحية والبيئية بالإضافة الي قابليتها للتدوير وقوة تحمل يتجاوز (60%) وان تكون بداية تحلل الكيس في مدة اقصاها لا تتجاوز 12 شهر من تاريخ الإنتاج الموصفة رقم(8022) هي موصفة خاصة بحب البطيخ المعد للتصدير فمن شروط الموصفة يجب ان تكون المنتج المعدة للتصدير نقية بنسبة (99%) وان يحتوي علي نسبة زيت (50%) وان تكون الحبات متجانسة ونسبة الرطوبة لا يتجاوز (5.9%) ونسبة بروتين حوالي (37.4%) الموصفة رقم(2350) هي الموصفة الخاصة بتصدير محصول الكركدي من شروط الموصفة يتضمن في المحصول نسبة نقاوة بحوالي (99%) وان تكون لونها متجانس وخالية من الأفات والحشرات وخالية من الرطوبة بنسبة (100%).

خامساً: الصادرات البترولية والصناعية

دخل البترول ومشتقاته في هيكل الصادرات السودانية منذ العام (1999م) ادي الي زيادة قيمة الصادرات السودانية وبذلك اصبحت البترول محتلة المركز الأول في قائمة الصادرات مما ادي الي التأثير الإيجابي المباشر في الميزان المدفوعات، وبعد إنفصال جنوب السودان في المدي القريب تدنت نسبة الصادرات النفطية بحوالي (7-10%) من الناتج المحلي الإجمالي وبحوالي (55%) من إيرادات الدولة ولذلك اصبحت السياسات الأخيرة للدولة التركيز علي توسيع قاعدة الصادرات الغير نفطية بجانب تقوية القدرة التنافسية للصادر.

وتشمل الصادرات النفطية (البترول الخام، الغاز الطبيعي، الجازولين، النافتا، الفيرنس)

الصادرات الصناعية :

تتمثل الصادرات الصناعية في السودان في صناعة السكر والمعادن

1/ السكر والمولاص بدأ تصديره في العام (1998م) فبذلك اصبحت يحتل الصدارة في هيكل الصادرات السودانية بعد البترول لكنها تتسم بتذبذب في كميات الصادر منها ويرجع ذلك الي ضعف الإنتاجية وزيادة الطلب المحلي علي هذه السلع، اما المولاص نسبة مساهمته ضعيفة بين سلع الصادر.

2/ الذهب بدأ تصديره منذ العام (1998م) وارتفعت قيمتها في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة في الكميات المصدره منها بالإضافة الي الفجوة الذي تركته خروج نسبة كبيره من البترول ومشتقاته بسبب إنفصال جنوب السودان الذي يحتوي ارضيها علي حقول النفط الرئيسية ذات الإنتاج العالي. (تقرير مجلس الوزراء، 2016م، ص 66)

سادساً: مشاكل ومعوقات الصادرات الصناعية

1/ عدم وجود تمويل الاصحاب المصانع ومشاكل التقانات والوراثة وعدم توافر الإمداد الكهربائي والذي بدورها يؤدي الي تقليل الإنتاج في المصانع.

2/ غلاء الأسعار وصعوبة الحصول علي العملات الأجنبية مما يؤدي لتآكل رؤوس الأموال وضعف الإمداد الكهربائي في المناطق الصناعية مما جعل العديد من المنشآت تعتمد علي التوليد الذاتي مما يزيد من تكلفة الإنتاج.

3/ إنتهاء العمر الافتراضي للعديد من ماكينات المصانع وإرتفاع الرسوم الجمركية علي الماكينات الجديدة وقطع الغيار المستوردة مما يؤدي الي زيادة تكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي الي توقف كثير من المنشآت بسبب التكاليف الزائدة.

4/ ضعف التسويق الخارجي وإختصار التصنيع علي الإستهلاك المحلي

5/ إرتفاع الرسوم الجمركية علي مدخلات الإنتاج الصناعي (إسماعيل، 2010م، ص33)

جدول رقم (4) بعض مواصفات الخدمات السودانية

اسم المواصفة	رمز المواصفة	تاريخ الإصدار	المواصفة المتبناه	تاريخ الاصدار
تقييم المطابقات	1497	2015	ISO17000	2004
معايرة واختبار	1511	2018	ISO 17025	2017
معدات القياس	651	2014	ISO 10012	2003
ادارة الجودة إرشادات التدريب	657	2014	ISO 1005	2005
إصدار الشهادات للمنتج	5755	2017	ISO 17067	2013

المصدر الهيئة السودانية للمواصفات

لمواصفة رقم(1497) هي مواصفة خاصة بالمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس يتم فيها استخدام توضيح المصطلحات علي منتج او خدمة قام بها المنشاء وتقييم الاداء وتبنتها الهيئة السودانية للمواصفات في العام(2015م) لتطبيقها علي المنتجات السودانية اما المواصفة رقم(1511) هي مواصفة خاصة للمتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة والمتطلبات الفنية لإثبات كفاءة جودة المختبرات بهدف تحسين الإنتاج وتبنتها الهيئة السودانية للمواصفات في العام(2018) للتطبيق علي مختبراتها بهدف تحسين وترقية المنتج السوداني المعد للتصدير

اما المواصفة رقم (651) يختص هذه المواصفة بتحديد متطلبات وتقويم إرشادات للإدارة عمليات القياس والتطابق المترولوجي لمعدات القياس المستخدمة في تدعيم وثبات المنتج وتبنتها الهيئة السودانية للمواصفات في العام(2014م) اما المواصفة رقم(657) هي المواصفة الخاصة بإستراتيجيات تطوير نظم التدريب التي تؤثر علي جودة المنتجات تبنتها الهيئة السودانية للمواصفات من الإيزوه في العام(2014م) لتطبيقها علي المنتجات السودانية بما يحسن من جودتها،اما المواصفة رقم(5755) هي المواصفة الخاصة بإصدار الشهادات للمنتج وتقييم نظام الإنتاج تبنتها الهيئة السودانية للمواصفات في العام(2017م) لتطبيقها علي المنجات السودانية.

جدول رقم (5) بعض مواصفات الخدمات والمنتجات السودانية

اسم المواصفة	رمز المواصفة	تاريخ الإصدار	المواصفة المتبناه	تاريخ الإصدار
نظم إدارة الجودة	1908	2016	ISO10006	2003
الخدمات المصرفية	5916	2018	ISO 37	2012
جوانب السلامة	4054	2018	ISO 51	2014
إرشادات استخدام منتجات	6050	2018	ISO 37	2012
رموز المنتجات	6112	2018	ISO 74	2004

المصدر الهيئة السودانية للمواصفات

مواصفة رقم(10006) يختص بإدارة جودة المشروعات وفحص متطلبات الجود تبنتها الهيئة السودانية للمواصفات في العام (2016) لتطبيقها علي المشروعات السودانية اما المواصفة رقم(5916) هي مواصفة خاصة بالخدمات المصرفية والتجارية علي الصعيد الدولي وعلي تذاكر الطيران وتذاكر القطارات الدولية للإزالة اي غموض حول السعر تبنتها الهيئة السودانية للمواصفات في العام(2018م) لتطبيقها علي الخدمات المالية والمصرفية في السودان اما المواصفة رقم (6050) هي تختص بإرشادات استهلاك المنتجات فيجب علي المستهلك الانتباه علي إنتهاء صلاحية المنتج وقراءة بطاقة التعريفية للمنتج قبل الاستهلاك تبنتها الهيئة من الإيزوه في العام الماضي إما المواصفة رقم (6112) يختص بكتابة الرموز علي غلاف المنتجات لتوضيح طريقة الإستهلاك وإنتهاء فترة الصلاحية وطريقة الإستعمال تبنتها الهيئة من المنظمة الدولية للتقييس.

جدول رقم (6) يوضح رموز بعض المواصفات السودانية

رمز المواصفة

5624:2017	تقييم المطابقة - المتطلبات العامة لبراءة الاختراع
5547:2017	متطلبات عامة لجدارة منتجي المواد المرجعية
5755:2017	تقييم المطابقة - أساسيات اصدار الشهادة للمنتج وإرشادات لمخططات الاصدار
5625:2017	تقييم المطابقة - متطلبات عامة لتقييم النظير لجهات تقييم المطابقة وجهات الاعتماد
649:2014	إدارة الجودة - رضا الزبون -إرشادات لكيفية التعامل مع الشكاوي في المنشآت
650:2014	إرشادات لتوثيق نظام إدارة الجودة
905:2014	إرشادات لتدقيق نظم الجودة
651:2014	نظم إدارة القياس - متطلبات عمليات ومعدات القياس
652:2014	نظم إدارة الجودة - إرشادات لخطط الجودة
653:2014	إدارة الجودة - رضا الزبون - إرشادات لمواثيق السلوك للمنشآت
654:2014	إدارة النجاح المستدام لمنشأة - منهج إدارة الجودة
656:2014	إدارة الجودة - إرشادات لتحقيق المنافع المالية والاقتصادية
657:2014	إدارة الجودة - إرشادات للتدريب
820:2014	إدارة الجودة - إرشادات لمشاركة العاملين وجدارتهم
1908:2016	نظم إدارة الجودة - إرشادات لإدارة الجودة في المشروعات
655:2016	نظم إدارة الجودة - الأساسيات والمصطلحات
658:2016	نظم إدارة الجودة - المتطلبات
1883:2016	إدارة الجودة - رضا الزبون - إرشادات للأعمال المتعلقة بمعاملات التجارة الإلكترونية
5624:2018	تقييم المطابقة - متطلبات عامة لاختبار البراعة
5547:2018	متطلبات عامة لجدارة منتجي المواد المرجعية

المصدر الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : منهجية إجرات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

يأتي هذا الفصل في جزئين، الجزء الأول منه يمثل تحليل البيانات الشخصية في الاستبيان وذلك من خلال التحليل الوصفي لعينة الدراسة، أما القسم الثاني فقد اشتمل على التحليل الاحصائي لأدوات الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لأداة الدراسة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التي يتم بموجبها تحليل البيانات ومن ثم استخدام نتائج التحليل في مناقشة الفرضيات.

المبحث الأول: منهجية إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا الفصل على منهجية إجراء الدراسة الميدانية ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى وصف لمجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

1. **مجتمع الدراسة:** يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من الموظفون والعاملون بالهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس البالغ عددهم (150).

2. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة عشوائية وتوزيع الاستبيان ورقياً، وعلى مستوى واسع، بلغ عدد الردود (126) استمارة.

ثانياً: أداة الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات، وتم تقسيم عبارات الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل هذا القسم على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وتمثل المعلومات العامة المتعلقة بوصف عينة الدراسة وشمل عدد (5) محاور.

القسم الثاني: شمل هذا القسم على العبارات الأساسية للدراسة وهي المحاور والتي من خلالها يتم اختبار فروض الدراسة وشمل عدد (15) عبارة تمثل محاور البحث.

ثالثاً: اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ" (Alpha،Cronbach)، والذي يأخذ قيمةً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. وقد أظهرت نتائج التحليل للاستبيان أن قيمة معامل ألفا كرونباخ" (Alpha،Cronbach) جاءت أكبر من 0.647 مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

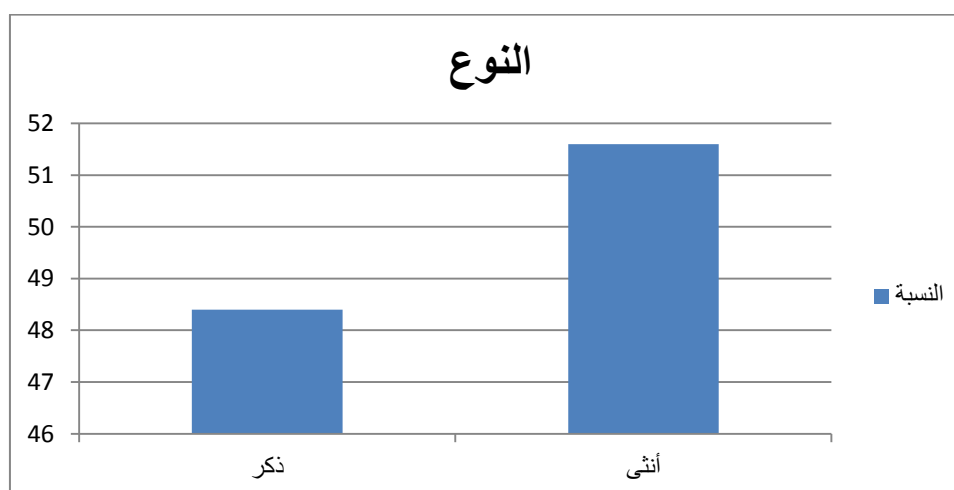
رابعاً: خصائص عينة الدراسة: تشمل عينة الدراسة على الخصائص التالية:

1/ النوع

الجدول رقم (4-1)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	61	%48.4
انثى	65	%51.6
المجموع	126	%100.0

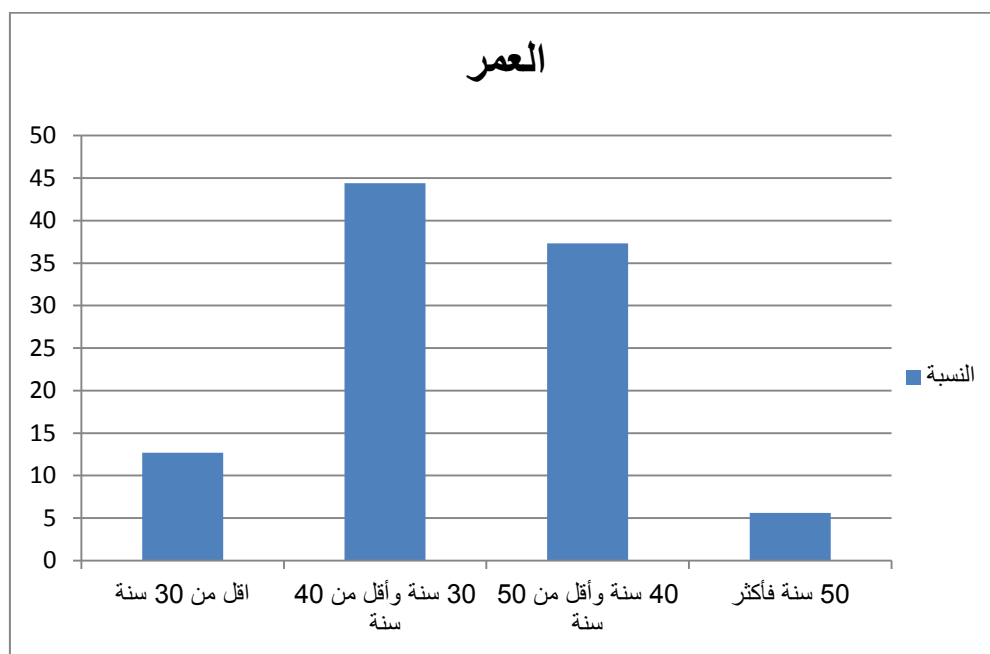
الشكل رقم (4-1)



يتضح من الجدول رقم (4-1) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة اناث حيث بلغ عددهم 65 شخصاً بنسبة (51.6%) من أفراد العينة، يليهم الذكور بنسبة (48.4%).
الجدول رقم (4-2)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	16	12.7%
30 سنة وأقل من 40 سنة	56	44.4%
40 سنة وأقل من 50 سنة	47	37.3%
50 سنة فأكثر	7	5.6%
المجموع	126	100.0

الشكل رقم (4-2)



يتضح من الجدول رقم (4-2) والشكل أعلاه والخاص بالعمر ، أن غالبية أفراد العينة من الذين تتراوح اعمارهم من 30 إلى 40 سنة ، حيث بلغ عددهم 56 شخصاً بنسبة

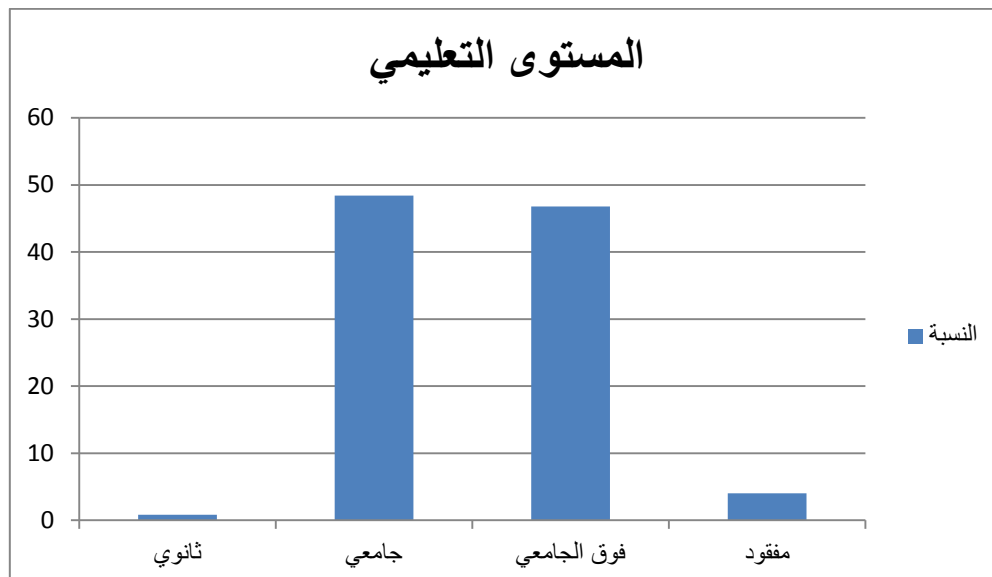
(44.4%) من أفراد العينة، تليهم فئة من 40 إلى 50 سنة بنسبة (37.3) %، ثم الذين أقل من 30 سنة حيث بلغ عددهم 16 شخص بنسبة (12.9) %.

3/ المستوى التعليمي

الجدول رقم (4-3)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	1	%.8
جامعي	61	%.48.4
فوق الجامعي	59	%.46.8
مفقود	5	%.4.0
المجموع	126	100

شكل رقم (4-3)



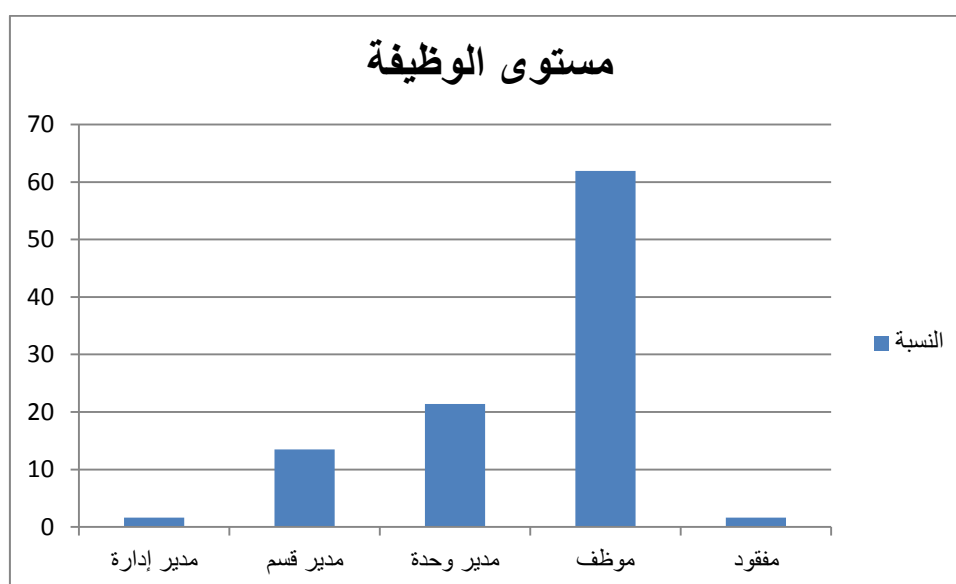
يتضح من الجدول رقم (4-3) والشكل أعلاه والخاص بالمستوى التعليمي لدى أفراد العينة، تبين أن غالبية أفراد العينة ممن لديهم شهادة جامعي ، حيث بلغ عددهم 61 شخصاً بنسبة (48.4%) من أفراد العينة، تليهم فئة الذين يحملون شهادة فوق الجامعي بنسبة (46.8) %.

4 / مستوى الوظيفة

الجدول رقم (4-4)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	2	%1.6
مدير قسم	17	%13.5
مدير وحدة	27	%21.4
موظف	78	%61.9
مفقود	2	%1.6
المجموع	126	100

الشكل رقم (4-4)



يتضح من الجدول رقم (4-4) والشكل أعلاه والخاص بالمستوى الوظيفي لأفراد العينة تبين أن غالبية أفراد العينة من الموظفين ، حيث بلغ عددهم 78 شخصاً بنسبة (61.9%) من أفراد العينة، تليهم فئة مدير الوحدة بنسبة (21.4%)

المبحث الثاني : تحليل المعلومات الأساسية

يشمل هذا الجزء تحليل المعلومات الأساسية والتي تجاوب على فرضيات الدراسة من خلال ثلاثة فرضيات حيث ان الفرضية الأولى يقابلها خمسة محاور والتي تتمثل في مبادئ الجودة الشاملة، والفرضية الثانية والتي كانت حول المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة يقابلها محورين تناول المحور الأول منها المعوقات البشرية والمحور الثاني المعوقات الإدارية اما الفرضية الثالثة فقد كانت حول تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تنمية الصادرات فقد جاءت من خلال محور واحد

أولاً: قياس أهمية كل محور وعبرة:

تم تصميم الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي والتي تبدأ بدرجة التوافق التام الى الرفض التام أو عدم الموافقة التامة. وتم إعطاء وزن معين لكل عبارة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6) يوضح عبارات التوافق وأوزانها

عبرة التوافق	وزن العبرة
أوافق تماماً	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق تماماً	1
الوسط الحسابي	$15/5 = 3$

المصدر: الباحث من إعداد التحليل الاحصائي الأساسي باستخدام SPSS

وقد تم تفسير درجة الاتفاق بناءً على عدد الخيارات والفئات في المقياس والمدى، وبما أن أعلى قيمة هي 5 وأدنى قيمة هي 1 ومن ثم فإن المدى يساوي 4. أما حساب طول الفئة فقد تم بتقسيم المدى على عدد الفئات أو الخيارات

$$4/5 = 0.80$$

ويمكن توضيح درجة أهمية كل مقياس من مقاييس ليكرت في الجدول التالي:

جدول رقم (4-7) يوضح درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق

المتوسط المرجح	درجة الأهمية
5 – 4.21	موافق عالية جداً
4.20 – 3.41	موافقة عالية
3.40 – 2.61	موافقة متوسطة
2.60 – 1.81	موافقة ضعيفة
1.80 – 1	موافقة ضعيفة جداً

المصدر: من إعداد الباحث SPS

سوف يتم تقييم العبارات وفقاً للمتوسط المرجح الوارد في الجدول أعلاه.

ثانياً: تقييم أدوات القياس:

يقصد بتقييم أدوات القياس، قياس صدق أو صلاحية أداة القياس وقدرتها على قياس صممت من أجله. والصلاحية التامة تعني خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية ما أو منتظمة. اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة العبارات المستخدمة في التعبير عن فرضيات الدراسة، والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهومنا "معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى. وفيما يلي عرض نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

(1) اختبار صدق محتوى المقياس:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى للعبارات الواردة في الاستبيان من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة مجتمع وعينة الدراسة. وبداية تم عرض الاستبيان على عدد (4) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة للتأكد من ملاءمتها لموضوع الدراسة ومجتمع الدراسة، وكذلك لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين العبارات المعبرة عن كل سؤال. ووفقاً لرأي المحكمين فقد تم قبول بعض العبارات واقتراح تعديل البعض الآخر. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت

عليه، قد ساهم تنوع تخصصات المحكمين في الإضافة العلمية للاستبيان، وبذلك تمّ تصميم الاستبيان في صورتها النهائية.

(2) اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يأخذ قيمةً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات بما يعزز من استخدام النتائج المستنبطة من العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

جدول رقم (4-8) يوضح تحليل ألف كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.647	15

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يتضح ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ والتي تساوي 0.647. مما يؤكد درجة ثبات عالية للاستبانة. وعند اختبار أثر حذف كل عبارة من العبارات الداخلية على الثبات والاستقرار للمقياس، فقد أثبت التحليل عدم تأثير المقياس بحذف أي من العبارات الفرعية للاستبيان فهي أعلى من القيمة الحدية 0.62.

جدول رقم (4-9) محاور العبارات

م	المحاور	الفا كرونوباخ
1	المحور الأول : توحيد نظام الجودة والمواصفات ومساهمة في ترقية الصادرات	.625
2	المحور الثاني: تطبيق نظام المواصفات يؤدي الي زيادة الصادرات	.672
3	المحور الثالث : وضوح المواصفات وتوصيفها ودورها في زيادة الصادرات	.627
4	المحور الرابع: التحديات وغياب المواصفات اثر سلباً علي الصادرات	.628

ثالثاً: التحليل الوصفي لدرجة الموافقة لمحاور البحث

سيتم فيما يلي تحليل درجة موافقة المستبنيين على العبارات المقابلة لكل محور
الفرضية الأولى: المؤسسات المختصة بالصادرات تطبق إدارة الجودة والشاملة
المحور الأول توحيد نظام الجودة والمواصفات ومساهمة في ترقية الصادرات

جدول رقم(4/10) المحور الأول

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقوم إدارة الجودة والمواصفات بالهيئة بتوحيد أجهزة القياس والمعايرة في مجال ترقية الصادرات	5%	46	57	11	5	2
		4.0%	36.5	45.2	8.7	4.0	1.6
2	التطبيق الموحد للمواصفات العالمية علي الصادرات يساهم في زيادة التبادل التجاري	2%	74	48	1	1	-
		1.6%	58.7	38.1	0.8	0.8	-
3	برامج إدارة الجودة والمواصفات بالهيئة تساهم في ترقية الصادرات	3%	19	79	29	-	1
		2.4%	15.1	58.7	23.0	-	0.8
4	الموظفون بالهيئة لا يدركون بشكل جزئي أهمية توحيد المواصفات علي أداء ترقية الصادرات	2%	2	15	47	33	27
		1.6%	1.6	11.9	37.3	26.2	21.4

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الاحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة عالية تتراوح بين نسبة 96.8 و 13.5 لجميع عبارات المحور

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	تقوم إدارة الجودة والمواصفات بالهيئة بتوحيد أجهزة القياس والمعايرة في مجال ترقية الصادرات	4.16	.876	2	عالية
2	التطبيق الموحد للمواصفات العالمية علي الصادرات يساهم في زيادة التبادل التجاري	4.57	.558	1	عالية جداً
3	برامج إدارة الجودة والمواصفات بالهيئة تساهم في ترقية الصادرات	3.89	.675	3	عالية
4	الموظفون بالهيئة لا يدركون بشكل جزئي أهمية توحيد المواصفات علي أداء ترقية الصادرات	2.45	1.015	4	ضعيفة

من الجدول السابق يلاحظ الآتي:

1. أن اغلب عبارات المحور كانت ذات دلالة عالية.
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (التطبيق الموحد للمواصفات العالمية علي الصادرات يساهم في زيادة التبادل التجاري)
3. تليها العبارة (تقوم إدارة الجودة والمواصفات بالهيئة بتوحيد أجهزة القياس والمعايرة في مجال ترقية الصادرات).
4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (الموظفون بالهيئة لا يدركون بشكل جزئي أهمية توحيد المواصفات علي أداء ترقية الصادرات).

المحور الثاني يؤدي تطبيق نظام المواصفات الي زيادة الصادرات

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1	تبسيط المواصفات العالمية وإدخالها علي الصادرات تزيد من ترقيتها وقوة منافستها في الأسواق العالمية	2%	35	76	10	1	2
		1.6%	27.8	60.3	7.9	0.8	1.6
2	تعمل إدارة الهيئة علي تبسيطا لمواصفات العالمية وتطلعات المستهلك العالمي في جانب سلع الصادر	4	9	57	47	9	-
		3.2%	7.1	45.2	37.3	7.1	-
3	تقوم الإدارة العليا با لهيئة علي مشاركة موظفيها في إتخاذ قرارات بشأن تبسيط المواصفات وإدخالها علي الصادرات بما يزيد من ترقيتها	2%	5	35	53	23	8
		1.6%	4.0	27.8	42.1	18.3	6.3
4	تهتم إدارة اصدار المواصفة بتقديم ورش تدريبية وتأهيل العاملين بها لرفع مستوى مواصفات الصادر	2%	9	35	50	26	4
		1.6%	7.1	27.8	39.7	20.6	3.2

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة تتراوح بين نسبة 78.1 و 31.8 لجميع عبارات المحور وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	تبسيط المواصفات العالمية وإدخالها علي الصادات تزيد من ترقيتها وقوة منافستها في الأسواق العالمية	4.14	.725	1	عالية
2	تعمل إدارة الهيئة علي تبسيط المواصفات العالمية وتطلعات المستهلك العالمي في جانب سلع الصادر	3.54	.740	2	عالية
3	تقوم الإدارة العليا بالهيئة علي مشاركة موظفيها في إتخاذ قرارات بشأن تبسيط لمواصفات وإدخالها علي الصادات بمايزيد من ترقيتها	3.05	.944	4	متوسطة
4	تهتم إدارة اصدار المواصفة بتقديم ورش تدريبية وتأهيل العاملين بها لرفع مستوى مواصفات الصادر	3.15	.946	3	متوسطة

المصدر: إعداد الباحث من لتحليل الإحصائي

من الجدول السابق يلاحظ الآتي:

1. أن معظم عبارات المحور كانت ذات دلالة عالية.
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (تبسيط المواصفات العالمية وإدخالها علي الصادات تزيد من ترقيتها وقوة منافستها في الأسواق العالمية).
3. تليها العبارة (تعمل إدارة الهيئة علي تبسيط المواصفات العالمية وتطلعات المستهلك العالمي في جانب سلع الصادر).
4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (تقوم الإدارة العليا بالهيئة علي مشاركة موظفيها في إتخاذ قرارات بشأن تبسيط المواصفات وإدخالها علي الصادات بما يزيد من ترقيتها).

المحور الثالث وضوح المواصفات وتوصيفها يؤدي الي زيادة الصادرات

جدول رقم(4/11)

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تهتم إدارة الهيئة بتقديم الدعم الفني ووصف المواصفة للمصدرين بما يزيد من ترقية الصادر	2	10	45	51	15	3
		1.6	7.9	35.7	40.9	11.9	2.4
2	تعمل إدارة إصدار المواصفة علي وصف المواصفة وتطبيقها بشكل المطلوب علي سلع الصادر	3	27	84	10	2	-
		2.4	21.4	66.7	7.9	1.6	-
3	المواصفات المستخدمة في قطاع الصادر غير كفيلة ولا تقوم بأدوار إيجابية لترقية الصادرات	3	3	9	20	47	44
		2.4	2.4	7.1	15.9	37.3	34.9

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة عالية تتراوح بين نسبة 87.1 و 9.5 لجميع عبارات المحور.

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	تهتم إدارة الهيئة بتقديم الدعم الفني ووصف المواصفة للمصدرين بما يزيد من ترقية الصادر	3.35	.885	2	متوسطة
2	تعمل إدارة إصدار المواصفة علي وصف المواصفة وتطبيقها بشكل المطلوب علي سلع الصادر	4.11	.598	1	عالية
3	المواصفات المستخدمة في قطاع الصادر غير كفيلة ولا تقوم بأدوار إيجابية لترقية الصادات	2.02	1.020	3	ضعيفة

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن عبارات المحور تتراوح بدلالة متوسطة.
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (تعمل إدارة إصدار المواصفة علي وصف المواصفة وتطبيقها بشكل المطلوب علي سلع الصادر).
3. تليها العبارة (تهتم إدارة الهيئة بتقديم الدعم الفني ووصف المواصفة للمصدرين بما يزيد من ترقية الصادر).
4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (المواصفات المستخدمة في قطاع الصادر غير كفيلة ولا تقوم بأدوار إيجابية لترقية الصادات).

المحور الرابع التحديات وغياب المواصفات اثر سلباً علي الصادرات السودانية

جدول رقم(2/12)

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة علي احدث نظم وغياب التنسيق تؤثر علي أداء ترقية الصادرات	3	25	47	33	13	5
		2.4	19.8	37.3	26.2	10.3	4.0
2	نقص المختبرات وعدم إحتوائها علي النظم المخبرية الحديثة في تحليل المنتجات تؤدي الي تدني نسبة الصادرات	2	54	52	8	7	3
		1.6	42.9	41.3	6.3	5.6	2.4
3	قصور الخبرات القانونية المرتبطة بضبط الجودة والمواصفات تؤثر بصورة سلبية علي الصادرات	2	1	39	44	18	2
		1.6	16.7	31.0	34.9	14.3	1.6
4	عدم وجود تنسيق بين الجهاز الرقابي والتشريعي بالهيئة في مسؤولية إعداد المواصفة تقلل من جودة منتجات الصادر	4	59	46	8	6	3
		3.2	46.8	36.5	6.3	4.8	2.4

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة كان أعلاها نسبة 84.2 وأدناها 47.7 وذلك لجميع عبارات المحور .

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

المحور الرابع التحديات وغياب المواصفات اثرسلباً علي الصادرات السودانية

جدول رقم(2/13)

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة علي احدث نظم وغياب التنسيق تؤثر علي أداء ترقية الصادرات	3	25	47	33	13	5
		2.4	19.8	37.3	26.2	10.3	4.0
2	نقص المختبرات وعدم إحتوائها علي النظم المخبرية الحديثة في تحليل المنتجات تؤدي الي تدني نسبة الصادرات	2	54	52	8	7	3
		1.6	42.9	41.3	6.3	5.6	2.4
3	قصور الخبرات القانونية المرتبطة بضبط الجودة والمواصفات تؤثر بصورة سلبية علي الصادرات	2	1	39	44	18	2
		1.6	16.7	31.0	34.9	14.3	1.6
4	عدم وجود تنسيق بين الجهاز الرقابي والتشريعي بالهيئة في مسؤولية إعداد المواصفة تقلل من جودة منتجات الصادر	4	59	46	8	6	3
		3.2	46.8	36.5	6.3	4.8	2.4

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة كان أعلاها نسبة 84.2 وأدناها 47.7 وذلك لجميع عبارات المحور.

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي

جدول رقم(2/14)

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	عدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة علي احدث نظم وغياب التنسيق تؤثر علي أداء ترقية الصادات	3.60	1.054	3	عالية
2	نقص المختبرات وعدم إحتوائها علي النظم المخبرية الحديثة في تحليل المنتجات تؤدي الي تدني نسبة الصادات	4.19	.957	2	عالية
3	قصور الخبرات القانونية المرتبطة بضبط الجودة والمواصفات تؤثر بصورة سلبية علي الصادات	3.48	.992	4	عالية
4	عدم وجود تنسيق بين الجهاز الرقابي والتشريعي بالهيئة في مسؤولية إعداد المواصفة تقلل من جودة منتجات الصادر	4.25	.956	1	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن معظم عبارات المحور ذات دلالة عالية.
2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (عدم وجود تنسيق بين الجهاز الرقابي والتشريعي بالهيئة في مسؤولية إعداد المواصفة تقلل من جودة منتجات الصادر).
3. تليها العبارة (نقص المختبرات وعدم إحتوائها علي النظم المخبرية الحديثة في تحليل المنتجات تؤدي الي تدني نسبة الصادات).
4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (قصور الخبرات القانونية المرتبطة بضبط الجودة والمواصفات تؤثر بصورة سلبية علي الصادات).

رابعاً: مناقشة الفرضيات:

سيتم مناقشة الفرضيات من خلال درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها والمربع كاي ومستوى الدلالة الإحصائية لمربع كاي. هذا وقد تمت صياغة الفرضيات من خلال فرضية رئيسية والتي تنص على أن:

التطبيق السليم للمواصفات يؤثر إيجاباً على الصادرات

تفرعت من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أولاً: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المواصفات وزيادة الصادرات

تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2/22)

القيمة المتوقعة	القيمة المشاهدة	متوسط الموافقة		درجة الموافقة
		النسبة	القيمة	
26	95	0.7535	3.7675	موافقة عالية
126	126			المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 3.7675 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 95 شخصا من المستبنيين أيدوا الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المواصفات وزيادة الصادرات، مما يقود الى قبول الفرضية، وعند تقدير مستوى الدلالة الإحصائية للفرضية الأولي عن طريق تحليل العينة الواحدة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار

جدول رقم (2/23)

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعاينة	8.175	3	.004	3.76750	2.3008	5.2342

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الأولى، والتي تساوي 0.00 وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية.

ثانياً: أدي تطبيق نظام الموصفات وتبسيطها الي زيادة الصادرات السودانية

تم إستخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2/24)

القيمة المتوقعة	القيمة المشاهدة	متوسط الموافقة		درجة الموافقة
		النسبة	القيمة	
26	88	0.694	3.4700	موافقة عالية
126	126			
				المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 3.47 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 88 شخصا من المستبنيين أيدوا الفرضية التي تنص على أدي تطبيق نظام الموصفات الي زيادة الصادرات السودانية مما يقود الى قبول الفرضية.

وعند تقدير مستوى الدلالة الاحصائية للفرضية الثانية عن طريق تحليل العينة الواحدة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (2/25)

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعينة	14.044	3	.001	3.47000	2.6837	4.2563

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي
وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الثانية، والتي تساوي 0.05 وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية.

ثالثاً: وضوح الموصفات وتوصيفها يؤدي الى زيادة الصادرات

تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2/23)

القيمة المتوقعة	القيمة المشاهدة	متوسط الموافقة		درجة الموافقة
		النسبة	القيمة	
26	80	0.632	3.16000	موافقة متوسطة
126	126			
				المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 3.16 والتي تعادل درجة موافقة متوسطة، حيث أن 80 شخصا من المستبنيين أيدوا الفرضية التي تنص على وضوح الموصفات وتوصيفها يؤدي الى بالصادرات، مما يقود الى قبول الفرضية

وعند تقدير مستوى الدلالة الإحصائية للفرضية الثالثة عن طريق تحليل العينة

الواحدة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار

جدول رقم (2/22)

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعينة	5.174	2	.035	3.16000	.5321	5.7879

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الثالثة، والتي تساوي 0.05 وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية

رابعاً: نقص الكوادر الفنية المؤهلة في مجال الموصفات اثر سلباً علي الصادرات السودانية

تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما

يلي

جدول رقم (2/23)

القيمة المتوقعة	القيمة المشاهدة	متوسط الموافقة		درجة الموافقة
		النسبة	القيمة	
26	95	0.7513	3.75667	موافقة عالية
126	126			المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 3.7567 والتي تعادل درجة

موافقة عالية، حيث أن 95 شخصا من المستبنيين أيدوا الفرضية التي تنص علي نقص

الكوادر الفنية المؤهلة في الموصفات اثر سلباً علي الصادرات السودانية، مما يقود الي قبول الفرضية وعند تقدير مستوى الدلالة الإحصائية للفرضية عن طريق العينة الواحدة والجدول التالي يوضح نتائج الإختبار

جدول رقم (2/24)

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعينة	17.121	2	.003	3.75667	2.8126	4.7007

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الرابعة، والتي تساوي 0.003. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية

النتائج والتوصيات

النتائج الخاصة:

1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام والمواصفات و زيادة الصادرات، حيث ان مستوى الموافقة الكلية للفرضية يساوي 3,7675 والتي تعادل درجة موافقة عالية حيث ان 79% من المُستبينين ايدو الفرضية.

2/ أدت تطبيق نظام المواصفات الي زيادة الصادرات السودانية حيث ان مستوي الموافقة الكلية يساوي 3,47 والتي تعادل درجة موافقة عالية حيث ان 73% من المُستبينين ايدو الفرضية

3/ نقص الكوادر الفنية المؤهلة في مجال المواصفات اثر سلباً علي الصادرات السودانية حيث ان مستوى الموافقة الكلية للفرضية يساوي 3,7567 والتي تعادل درجة موافقة عالية جداً، حيث ان 79% من المُستبينين ايدو الفرضية.

النتائج العامة :

1/ عدم كفاءة المعدات والأجهزة وقلة الكوادر الفنية المدربة في مجال الجودة والمواصفات.

2/ ضعف ميول القطاع الخاص للإستثمار في مجال ضبط الجودة والمواصفات وعدم فعالية الأجهزة الشعبية مثل " جمعية حماية المستهلك"

3/ سوء توزيع وتمركز المختبرات في منطقة محددة مع ضعف الجهاز الرقابي.

4/ ضعف القوانين والتنسيق بين الجهاز التشريعي والرقابي في مسؤولية إعداد المواصفة.

التوصيات الخاصة :

1/ ضرورة العمل علي إيجاد الية التعاون الفني بين الدولة والمؤسسات الدولية العاملة في مجال الجودة والمواصفات عند وضع المواصفة .

2/ تحديث المُختبرات ورفع كفاءتها للكشف عن بقايا المُبيدات والتلوث الإشعاعي للأغذية المحوره وراثياً والأغذية العضوية.

3/ ضرورة تبني إدارة الجودة الشاملة في كل المؤسسات مع التدريب الكافي للكوادر الفنية العاملة في مجال الإنتاج والعمل علي التنسيق بين الجهاز التشريعي والرقابي في مسؤولية إعداد المواصفة بما يزيد من ترقية الصادر.

التوصيات العامة :

1/ إعداد وتأهيل الكوادر الإدارية والتنظيمية من أجل تنشيط أداء الأجهزة الخاصة بتفتيش وتوكيد الجودة وذلك بتدريبها تدريباً متقدماً لمواكبة المفاهيم والأنظمة الحديثة المتقدمة في مجال الجودة والمواصفات.

2/ تمثيل القطاع الخاص وتشجيع جمعيات حماية المستهلك في اللجان الفنية عند وضع المواصفات ولإلزام بنود إتفاقية التجارة الدولية ومتطلباتها والآثار المترتبة عليها.

3/ إنشاء معامل مركزية متكاملة بالموانئ والحرص علي المعايير الدورية وصيانة الأجهزة والاستفادة من إمكانات المنظمات الدولية في مجال تدريب الكوادر الفنية.

4/ إدخال التشريعات الكفيلة بجعل المواصفة القياسية امراً إجبارياً في جميع مراحل الإنتاج وتعزيز الصلاحيات وتغليظ العقوبات علي الغش والتدليس والإهتمام بالقوانين والاشتراطات والمتطلبات اللازمة لمواد التبعة والتغليف والتخزين.

5/ مقترحات لبحوث مستقبلية :

أ/ الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الأيزو) واثرها علي تحقيق التنمية الإقتصادية.

ب/ دور التخطيط الإقتصادي في تنشيط الصادرات السودانية.

ج/ دور المواصفات والمقاييس في ترقية صادرات الثروة الحيوانية.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الكتب

القران الكريم.

1/ فؤاد زكريا ، 2003م، ضبط الجودة وحماية المستهلك، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان.

2/ حامد المأمون علم الدين، 2010م، التقييس وضبط الجودة، دار الفكر الجامعي للنشر
الجزائر.

3/ أدهم عبدالعال ناجي، 2005م، إستراتيجيات ثقافة التقييس، دار النهضة العربية للنشر
والتوزيع القاهرة.

4/ يوسف حجيم الطائي، 2009م، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية دار اليازوري
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5/ حسين عبدالعال محمد، 2008م، الإتجاهات الحديثة في إدارة الجودة والمواصفات دار الفكر
الجامعي للنشر، الجزائر.

6/ عادل عبدالهادي، 1971م، الموسوعة الإقتصادية، دار النهضة العربية للنشر القاهرة مصر.

7/ سفيان محمد الحبيلي، 2009م، الإتجاهات الحديثة لثقافة التقييس، دار الورده للنشر والتوزيع
الجزائر.

8/ أحمد خليل، 1997م، معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الفكر اللبناني للنشر
والتوزيع، بيروت.

9/ كامل بكري، 2003م، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر
الطبعة الأولى.

10/ أدهم العامري، 1998م، مشاكل ومعوقات التجارة الخارجية، دار النهضة
العربية الجزائر، الطبعة الأولى.

11/ عبدالرحمن يسري أحمد، 2006م، فن التسويق الدولي الدار الجامعية للنشر
القاهرة مصر، الطبعة الثانية.

12/ محمد عبدالمنعم عفر، 1999م، مشاكل الإقتصاد الدولي، مؤسسة الشباب للنشر
الاسكندرية ، مصر، الطبعة الاولى.

13/ إبراهيم خالد إسماعيل، 2010م، معوقات القطاع الصناعي في السودان، دار
الخرطوم للنشر.

14/ إلهام صالح عبيد، 2013م، تطبيق نظام الجودة الشاملة بالمؤسسات، دار إفريقيا
للنشر.

15/ حمام مدحت الشربيني، 1993م، معجم المصطلحات الاقتصادية، الدار الجامعية
للنشر، القاهرة ، مصر.

16/ لطفي كنان حمبلي، 1996م، موسوعة الجودة الشاملة، الزرقاء لنشر والتوزيع
تونس.

ثانياً الرسائل الجامعية :

1/ كارويين ولتش، 1991م، رسالة ماجستير في الاقتصاد منشور دور الجودة
والمواصفات في تحسين الخدمات العامة، جامعة برمنجهام.

2/ عواد صالح العواد، 2003م، رسالة ماجستير العوائق التي تواجه صادرات دول
مجلس الخليج (1999—2003م) ، اكااديمية الحائل للعلوم الاقتصادية

3/ ياسر مختار عمر، 2005م، رسالة ماجستير، أثر تطبيق نظم المواصفات علي
كفاءة الاداء التسويقي (2000م—2005م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4/ معاوية احمد خوجلي، 2016م، رسالة ماجستير أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات الغير بترولية علي تنمية الصادرات السودانية الغير بترولية (2010م -2015م) ، جامعة إفريقيا العالمية

5/ الشريف جلال الدين ،2009م، رسالة ماجستير، أثر تطبيق معايير الايزو علي ترقية خدمات التأمين الصحي (2004م -2008 م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

6/ زين العابدين، 2003م، رسالة دكتوراه، اثر جودة المقاييس في تحسين أداء المنشآت جامعة النيلين.

7/ موسي محمد الحلبي، 2017م ، رسالة دكتوراه دور شهاد الجودة الممنوحة لهيئة المواصفات الفلسطينية في تعزيز قدرتها علي منافسة المنتجات الفلسطينية في الاسواق العالمية ، جامعة القدس.

ثالثاً الاوراق العلمية :

1/ منظمة الأيزو ،أوراق عمل، اساسيات السلامة الغذائية (الأيزو 22000).

2/ مركز دراسات الوحدة ،ورقة عمل، إستخدام مؤشر القيمة الإقتصادية في تقييم أداء المشروعات لبنان، بيروت.

3/ الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، ورقة عمل، دليل عمل إدارة المواصفات القياسية السودان، الخرطوم .

رابعاً التقارير :

1/ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي 2014م، مجلد50، العدد4

2/ وزارة الثروة الحيوانية ، التقرير السنوي 2017م، مجلد20، العدد5

3/ رئاسة مجلس الوزراء، التقرير الإقتصادي السنوي 2016م.

4/ الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، التقرير السنوي لوحدة العلاقات الدولية

خامساً المواقع الإلكترونية :

1/ مصطفى بابكر، فبراير 2006م، الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات، سلسله دورية المعهد الكويتي للتخطيط العدد خمسون.

[http\ www.arab-api-org\develop-I-htM](http://www.arab-api-org/develop-I-htM)

2/ " جمال داؤد سليمان، طاهر فاضل حسون " التنمية الإقتصادية، جامعة بغداد، 2019/10/12م الساعة 10 صباحاً، موقع الاكاديمية العربية بالدنمارك.

الملاحق

ملحق رقم (1)

Frequency Table

q1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	61	48.4	48.4	48.4
Valid 2	65	51.6	51.6	100.0
Total	126	100.0	100.0	

q2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	16	12.7	12.7	12.7
2	56	44.4	44.4	57.1
Valid 3	47	37.3	37.3	94.4
4	7	5.6	5.6	100.0
Total	126	100.0	100.0	

q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	1	.8	.8	.8
Valid 2	61	48.4	50.4	51.2
3	59	46.8	48.8	100.0
Total	121	96.0	100.0	
Missing System	5	4.0		
Total	126	100.0		

ملحق رقم (2)

q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	2	1.6	1.6	1.6
2	17	13.5	13.7	15.3
Valid 3	27	21.4	21.8	37.1
4	78	61.9	62.9	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

s11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	2	1.6	1.7	1.7
2	5	4.0	4.1	5.8
Valid 3	11	8.7	9.1	14.9
4	57	45.2	47.1	62.0
5	46	36.5	38.0	100.0
Total	121	96.0	100.0	
Missing System	5	4.0		
Total	126	100.0		

s15

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	2	1.6	1.6	1.6
2	1	.8	.8	2.4
Valid 3	10	7.9	8.1	10.5
4	76	60.3	61.3	71.8
5	35	27.8	28.2	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

ملحق رقم (3)

s12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
2	1	.8	.8	.8
3	1	.8	.8	1.6
Valid 4	48	38.1	38.7	40.3
5	74	58.7	59.7	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

s14

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	27	21.4	21.8	21.8
2	33	26.2	26.6	48.4
Valid 3	47	37.3	37.9	86.3
4	15	11.9	12.1	98.4
5	2	1.6	1.6	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

s13

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	1	.8	.8	.8
3	29	23.0	23.6	24.4
Valid 4	74	58.7	60.2	84.6
5	19	15.1	15.4	100.0
Total	123	97.6	100.0	
Missing System	3	2.4		
Total	126	100.0		

ملحق رقم (4)

s14

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	27	21.4	21.8	21.8
2	33	26.2	26.6	48.4
3	47	37.3	37.9	86.3
4	15	11.9	12.1	98.4
5	2	1.6	1.6	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

s16

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2	9	7.1	7.4	7.4
3	47	37.3	38.5	45.9
4	57	45.2	46.7	92.6
5	9	7.1	7.4	100.0
Total	122	96.8	100.0	
Missing System	4	3.2		
Total	126	100.0		

s17

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	8	6.3	6.5	6.5
2	23	18.3	18.5	25.0
3	53	42.1	42.7	67.7
4	35	27.8	28.2	96.0
5	5	4.0	4.0	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

s18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	3.2	3.2	3.2
	2	26	20.6	21.0	24.2
	3	50	39.7	40.3	64.5
	4	35	27.8	28.2	92.7
	5	9	7.1	7.3	100.0
	Total	124	98.4	100.0	
Missing	System	2	1.6		
Total		126	100.0		

s19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	44	34.9	35.8	35.8
	2	47	37.3	38.2	74.0
	3	20	15.9	16.3	90.2
	4	9	7.1	7.3	97.6
	5	3	2.4	2.4	100.0
	Total	123	97.6	100.0	
Missing	System	3	2.4		
Total		126	100.0		

s110

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	3	2.4	2.4	2.4
	2	15	11.9	12.1	14.5
	3	51	40.5	41.1	55.6
	4	45	35.7	36.3	91.9
	5	10	7.9	8.1	100.0
	Total	124	98.4	100.0	
Missing	System	2	1.6		
Total		126	100.0		

ملحق رقم (6)

s111

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2	2	1.6	1.6	1.6
3	10	7.9	8.1	9.8
4	84	66.7	68.3	78.0
5	27	21.4	22.0	100.0
Total	123	97.6	100.0	
Missing System	3	2.4		
Total	126	100.0		

s112

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	5	4.0	4.1	4.1
2	13	10.3	10.6	14.6
3	33	26.2	26.8	41.5
4	47	37.3	38.2	79.7
5	25	19.8	20.3	100.0
Total	123	97.6	100.0	
Missing System	3	2.4		
Total	126	100.0		

s113

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	3	2.4	2.5	2.5
2	6	4.8	4.9	7.4
3	8	6.3	6.6	13.9
4	46	36.5	37.7	51.6
5	59	46.8	48.4	100.0
Total	122	96.8	100.0	
Missing System	4	3.2		
Total	126	100.0		

ملحق رقم (7)

s114

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	2	1.6	1.6	1.6
2	18	14.3	14.5	16.1
3	44	34.9	35.5	51.6
4	39	31.0	31.5	83.1
5	21	16.7	16.9	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

s115

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1	3	2.4	2.4	2.4
2	7	5.6	5.6	8.1
3	8	6.3	6.5	14.5
4	52	41.3	41.9	56.5
5	54	42.9	43.5	100.0
Total	124	98.4	100.0	
Missing System	2	1.6		
Total	126	100.0		

Descriptives

ملحق رقم (8)

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
s11	121	1	5	4.16	.876
s12	124	2	5	4.57	.558
s13	123	1	5	3.89	.675
s14	124	1	5	2.45	1.015
s15	124	1	5	4.14	.725
s16	122	2	5	3.54	.740
s17	124	1	5	3.05	.944
s18	124	1	5	3.15	.946
s19	123	1	5	2.02	1.020
s110	124	1	5	3.35	.885
s111	123	2	5	4.11	.598
s112	123	1	5	3.60	1.054
s113	122	1	5	4.25	.956
s114	124	1	5	3.48	.992
s115	124	1	5	4.19	.957
Valid N (listwise)	115				

eliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary		
	N	%
Valid	121	96.0
Cases Excluded ^a	5	4.0
Total	126	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.647	15

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
m1	4	3.7675	.92175	.46088
m2	4	3.4700	.49417	.24708
m3	3	3.1600	1.05788	.61076
m4	3	3.7567	.38004	.21942

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
m1	8.175	3	.004	3.76750	2.3008	5.2342
m2	14.044	3	.001	3.47000	2.6837	4.2563
m3	5.174	2	.035	3.16000	.5321	5.7879
m4	17.121	2	.003	3.75667	2.8126	4.7007

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (v) أمام المربع المناسب لكل عبارة من العبارات التالية

1/ النوع

☐

ب. أنثي

☐

أ. ذكر

2/ العمر

☐

ب. 30 سنة وأقل من 40

☐

أ. أقل من 30 سنة

☐

د. 50 سنة فأكثر

☐

ج. 40 سنة وأقل من 50 سنة

3/ المستوى التعليمي

☐

ج. فوق جامعي

☐

ب. جامعي

☐

أ. ثانوي

4/ مستوي الوظيفة

☐

ب. مدير قسم

☐

أ. مدير إدارة

☐

د. موظف

☐

ج. مدير وحدة

5/ التخصص

القسم الثاني البيانات المتعلقة بالدراسة

المحور الأول: توحيد نظام الجودة والمواصفات ومساهمة في ترقية الصادرات.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تقوم إدارة الجودة والمواصفات بالهيئة بتوحيد أجهزة القياس والمعايرة في مجال ترقية الصادرات					
التطبيق الموحد للمواصفات العالمية علي الصادرات يساهم في زيادة التبادل التجاري.					
برامج إدارة الجودة والمواصفات بالهيئة تساهم في ترقية الصادرات					
الموظفون بالهيئة لا يدركون بشكل جزئي أهمية توحيد المواصفات علي أداء ترقية الصادرات					

المحور الثاني: تطبيق نظام المواصفات يؤدي الي زيادة الصادرات.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تبسيط المواصفات العالمية وإدخالها علي الصادرات تزيد من ترقيتها وقوة منافستها في الأسواق العالمية					
تعمل إدارة الهيئة علي تبسيط المواصفات العالمية وتطلعات المستهلك العالمي في جانب سلع الصادر.					
تقوم الإدارة العليا بالهيئة علي مشاركة موظفيها في إتخاذ قرارات بشأن تبسيط المواصفات وإدخالها علي الصادرات بما يزيد من ترقيتها					
تهتم إدارة اصدار المواصفة بتقديم ورش تدريبية وتأهيل العاملين بها لرفع مستوى مواصفات الصادر					

المحور الثالث: وضوح المواصفة وتوصيفها يؤدي الي زيادة الصادرات.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تهتم إدارة الهيئة بتقديم الدعم الفني ووصف المواصفة للمصدرين بما يزيد من ترقية الصادرات					
تعمل إدارة إصدار المواصفة علي وصف المواصفة وتطبيقها بشكل المطلوب علي سلع الصادر					
المواصفات المستخدمة في قطاع الصادر غير كفيلة ولا تقوم بأدوار إيجابية لترقية الصادرات					

المحور الرابع: التحديات وغياب المواصفات اثر سلباً علي الصادرات السودانية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
عدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة علي احدث نظم وغياب التنسيق تؤثر علي أداء ترقية الصادرات					
نقص المختبرات وعدم إحتوائها علي النظم المخبرية الحديثة في تحليل المنتجات تؤدي الي تدني نسبة الصادرات					
قصور الخبرات القانونية المرتبطة بضبط الجودة والمواصفات تؤثر بصورة سلبية علي الصادرات					
عدم وجود تنسيق بين الجهاز الرقابي والتشريعي بالهيئة في مسؤولية إعداد المواصفة تقلل من جودة منتجات الصادر					